

Distr.: General
26 March 2020
Arabic
Original: English



تقييم طرائق وعمل الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنايتين

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية

موجز

أنشأ مجلس الأمن الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنايتين بموجب قراره 1966 (2010) لكي تواصل اختصاص كل من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وحقوقهما والتزاماتهما، وتؤدي مهامهما الأساسية.

وفي تقرير التقييم هذا، يقيم مكتب خدمات الرقابة الداخلية تنفيذ التوصيات الواردة في تقييمه لعام 2018، والجدول الزمنية لتوقعات الإنجاز، والوفورات في التكاليف، والتنوع الجغرافي، والتوازن بين الجنسين بين الموظفين، وتنفيذ سياسة للموارد البشرية تتسق مع ولاية مؤقتة. واعتمد المكتب على مصادر نوعية وكمية لدعم تحليله.

وعموماً، نُفذت أربع توصيات (التوصيات 3 و 4 و 5 و 6) من تقييم المكتب لعام 2018 ونفذت توصيتان (التوصيتان 1 و 2) تنفيذاً جزئياً. وكانت الآلية فعالة في خفض التكاليف ونشر الموظفين بمرونة على أساس عبء العمل وتجاوزت الأهداف الموضوعية للتوازن بين الجنسين لصالح النساء في الآلية ككل، على الرغم من أنها واصلت السعي إلى تحقيق التنوع الجغرافي، فضلاً عن التوازن بين الجنسين على جميع المستويات. ومن بين المسائل الجديدة التي بحثت في هذا التقييم، تقرر أن هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهد لتنسيق وتبادل المعلومات على نطاق الأجهزة الثلاثة بشأن المسائل التي تؤثر عليها على قدم المساواة، ولتقديم توقعات واضحة ومضبوطة بشأن الجدول الزمني للإنجاز.

ويقدم مكتب خدمات الرقابة الداخلية توصيتين هامتين إلى الآلية:

- (أ) ضمان التفكير والتخطيط المنهجين بشأن المستقبل واعتماد رؤية مشتركة لبناء المؤسسات.
- (ب) تقديم توقعات واضحة ومضبوطة بشأن الجدول الزمني للإنجاز في أقرب مرحلة ممكنة في التقارير السنوية والتقارير المرحلية.



الرجاء إعادة استعمال الورق



المحتويات

الصفحة

3	أولا - مقدمة
3	ثانيا - إطار التقييم: النطاق والغرض والمنهجية
3	ألف - النطاق والغرض
3	باء - المنهجية
4	ثالثا - نتائج التقييم
4	ألف - بالنظر إلى الانخفاض الحاد في سلطة الالتزام الأولية في عام 2018، أرجأت الآلية الأنشطة إلى حين الموافقة على الميزانية المنقحة، واستؤنفت العمليات بعد ذلك كما هو مقرر
6	باء - تولت الآلية بفعالية إدارة الموارد البشرية بمرونة، مع تحقيق نتائج جيدة في مجالي التنوع الجغرافي والتوازن بين الجنسين
10	جيم - لم يكن عمل الآلية منهجيا في الكيفية التي قدمت بها توقعات مضبوطة للجدول الزمنية للإنجاز، على الرغم من أن التوقعات تحسنت منذ النصف الأخير من عام 2018، ومن غير المرجح أن يتحقق المزيد من المكاسب في الكفاءة من الوجهة الإجرائية في استخدام نهج متنوعة من نظام القانون العام أو نظام القانون المدني
17	دال - نفذت أربع توصيات (التوصيات 3 و 4 و 5 و 6) من تقييم عام 2018 ونفذت توصيتان (التوصيتان 1 و 2) تنفيذًا جزئيًا
26	رابعا - الاستنتاج
26	خامسا - التوصيات
المرفقان	
27	الأول - التعليقات الواردة من الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين
30	الثاني - تعليق شعبة التفتيش والتقييم بمكتب خدمات الرقابة الداخلية على رد الإدارة الوارد في المرفق الأول

أولا - مقدمة

- 1 - كلف مجلس الأمن في قراره 2256 (2015) شعبة التفتيش والتقييم بمكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن تجري تقييمات فيما يتعلق بطرائق وعمل الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. وأيدت الجمعية العامة هذا الطلب في قرارها 227/70.
- 2 - وتمثل الهدف العام للتقييم في متابعة تنفيذ التوصيات المقدمة في تقييم المكتب لعام 2018 وتقييم أربع مسائل أخرى، مبينة في الفقرة 8 من قرار مجلس الأمن 2422 (2018). وقد أجري التقييم وفقا لقواعد ومعايير التقييم الخاصة بفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم.
- 3 - والتمست التعليقات من إدارة الآلية على مشروع التقرير وأخذت في الاعتبار أثناء إعداد التقرير النهائي. ويرد رد الآلية في المرفق الأول وترد تعليقات المكتب عليه في المرفق الثاني.

ثانيا - إطار التقييم: النطاق والغرض والمنهجية

ألف - النطاق والغرض

- 4 - رُكِّز التقييم على تحديد مدى: (أ) تنفيذ التوصيات المنبثقة عن تقييم عام 2018 (رُكِّز التقييم أيضا على تحديد وجود أي آثار قابلة للقياس من التنفيذ وأسباب عدم تنفيذ التوصيات أو تنفيذها جزئياً)؛ (ب) إنتاج توقعات مضبوطة للجدول الزمني للإنجاز والتقيد بها بطريقة منضبطة، بما في ذلك من خلال الاستخدام الأمثل لمختلف نهج نظامي القانون العام والقانون المدني؛ (ج) تعزيز التنوع الجغرافي للموظفين وتحقيق التوازن بين الجنسين في صفوفهم، مع كفاءة استمرار توافر الخبرة المهنية؛ (د) تنفيذ سياسة للموارد البشرية تتماشى مع الولاية المؤقتة للآلية؛ (هـ) زيادة خفض التكاليف، بسبل منها التوظيف بشروط مرنة. ولم يُنظر خلال التقييم، عملاً بالولاية المتعلقة به، إلا في طرائق الآلية وعملها، ولم يُنظر في الجوانب الموضوعية للقانون الجنائي الدولي، مثل الإنصاف و/أو المسوغات القانونية، و/أو نظم الاجتهاد القضائي، و/أو عملية اتخاذ القرارات، و/أو نواتج الأحكام.
- 5 - وغطى هذا التقييم الفترة من 1 كانون الثاني/يناير 2018 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019.

باء - المنهجية

- 6 - تستند النتائج إلى التدقيق المتقاطع لمصادر متنوعة للبيانات، التي جمعت باستخدام أساليب كمية ونوعية:
- (أ) ثلاثون مقابلة جماعية شبه منظمة مع موظفين مختارين من الآلية⁽¹⁾؛
- (ب) زيارات إلى فرعي لاهاي وأروشا؛
- (ج) تحليل لحجم ملاك الموظفين، والميزانيات والهيكل التنظيمي؛
- (د) تحليل لمحتوى محاضر المقابلات؛

(1) أجريت مقابلات مع ما مجموعه 60 شخصا.

(هـ) تحليل ارتدادي لمتغيرات متعددة؛

(و) استعراض مكتبي للوثائق، بما في ذلك الأولويات الاستراتيجية للآلية، وخطط عملها، ووثائق المشاريع، وتقارير الأداء السنوية، والتقارير المرحلية، وتقارير مكتب خدمات الرقابة الداخلية ومجلس مراجعي الحسابات ذات الصلة وسياسات الآلية وممارساتها ومذكراتها.

7 - وخلال التقييم، أعطيت الأولوية للإبلاغ عن البنود المذكورة في الفقرة 4 الواردة أعلاه؛ ولم ينظر من ثم في جميع جوانب ولاية الآلية بنفس العمق.

8 - واستشار مكتب خدمات الرقابة الداخلية الآلية أثناء إجراء التقييم وهو يعرب عن تقديره لتعاونها ومساعدتها. ويرد رد الآلية على التقرير في المرفق الأول لهذا التقرير.

ثالثا - نتائج التقييم

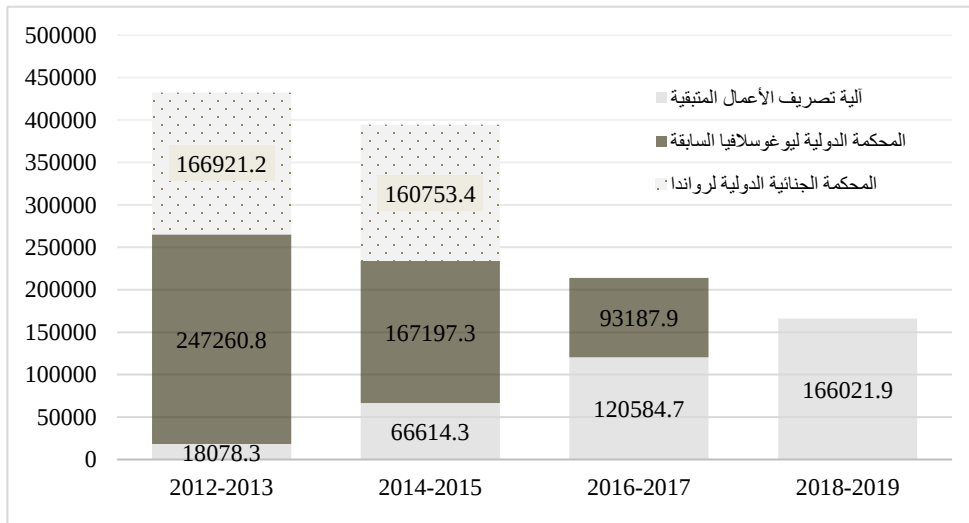
ألف- بالنظر إلى الانخفاض الحاد في سلطة الالتزام الأولية في عام 2018، أرجأت الآلية الأنشطة إلى حين الموافقة على الميزانية المنقحة، واستؤنفت العمليات بعد ذلك كما هو مقرر

9 - تمول الآلية من الأنصبة المقررة وفقا لجدول مختلط للأنصبة. ويمول نصف ميزانية المحكمة وفقا لجدول الأنصبة المقررة للميزانية العادية والنصف الآخر وفقا لجدول أنصبة حفظ السلام. وهي تخضع مباشرة لإشراف الجمعية العامة عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة.

الشكل الأول

الموارد المالية لكل من الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا للفترة من عام 2012 إلى عام 2019

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)



المصدر: الاعتماد النهائي، بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين. وفيما يتعلق بالآلية، انظر A/68/594 و A/70/558 و A/72/604 و A/74/566؛ وفيما يتعلق بالمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، انظر A/68/582 و A/70/554 و A/72/603؛ وفيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، انظر A/68/579 و A/70/553.

10 - وازدادت الموارد المالية للآلية بإطراد على مدى فترات السنتين الثلاث الماضية، مما يعكس النقل التدريجي للمهام من كل من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة (انظر الشكل الأول).

11 - وبدأت الآلية عام 2018 بانخفاض بنسبة 33,6 في المائة في الموارد مقارنة بالاعتماد الصافي النهائي لفترة السنتين 2016-2017. ووافقت الجمعية العامة في قرارها 258/72 على سلطة الدخول في التزامات بمبلغ لا يتجاوز إجماليه 87 796 600 دولار (صافيه 79 993 400 دولار) للإنفاق على الآلية خلال الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2018. وكانت الاحتياجات الأولية المقترحة من الموارد للآلية لفترة السنتين 2018-2019 أعلى بنسبة 58,9 في المائة من الاعتماد المخصص للفترة 2016-2017، الذي كان من شأنه على ذلك المستوى أن يقوض الغرض المتمثل في إغلاق المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والاستعاضة عنها بالآلية⁽²⁾. وفي آذار/مارس 2018، نقحت الآلية ميزانيتها المقترحة لفترة السنتين 2018-2019 إلى مبلغ إجماليه 183 969 220 دولارا (صافيه 164 374 400 دولار)، مؤكدة أن مبلغ سلطة الالتزام المعتمد لن يكون كافيا للاضطلاع بالمهام التي صدر بها تكليف من مجلس الأمن، بما في ذلك المحاكمات الابتدائية ودعاوى الاستئناف⁽³⁾. وخلافا لميزانية فترة السنتين 2016-2017، أغفلت الميزانية المقترحة المنقحة لفترة السنتين 2018-2019 رصد مخصصات لمحاكمات الهاربين الذين أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لوائح اتهام بحقهم⁽⁴⁾.

12 - ونظرا للانخفاض الحاد في سلطة الالتزام الأولية، أرجأت الآلية أنشطتها، مع تخفيض النفقات واحتوائها. ووافقت الجمعية العامة على الميزانية المنقحة في تموز/يوليه 2018، واستؤنفت العمليات بعد ذلك إلى المستويات المقررة⁽⁵⁾. ولكن بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر 2018، أسفر تأثير سلطة الالتزام الأولية، والجهود المبذولة لاحتواء النفقات الإجمالية والموافقة اللاحقة على الميزانية المنقحة عن فائض قدره 12 مليون دولار، ظل غير منفق⁽⁶⁾.

13 - ومقارنة بالاعتماد المنقح لفترة السنتين 2018-2019، شهدت الدوائر انخفاضا في التعويضات الممنوحة لغير الموظفين (انخفاض قدره 1 000 300 دولار؛ يشمل انخفاضا قدره 48 500 دولار في فرع أروشا وانخفاضا قدره 951 800 دولار في فرع لاهاي) بسبب انخفاض متوسط عدد الأيام المطلوبة لنظر قاض وحيد في مسألة واحدة عما هو مدرج في الميزانية وصدر حكم إعادة النظر في قضية *غيرابا توري* قبل ثلاثة أشهر من الموعد المتوقع في فرع أروشا (وهو ما قوبل جزئيا بتكلفة قضية *توريناو وآخرين*)⁽⁷⁾. وفي لاهاي، كان ثمة انخفاض عام في عدد الأيام التي استخدمت للتداول بشأن قضايا *ملاديتش*، و*كارادزيتش* و*شيشيلي*.

(2) A/72/654، الفقرة 16.

(3) انظر A/72/813.

(4) المرجع نفسه، الفقرة 20.

(5) تلقى مكتب خدمات الرقابة الداخلية جميعا لمقترحات الميزانية لفترة السنتين 2018-2019 ولعام 2020 ومذكرة عن سياسة تقليص حجم الآلية، ولكنه لم يعلق خطة لتخفيض النفقات.

(6) A/74/5/Add.15، الفصل الخامس، البيان المالي الثاني: بيان الأداء المالي للسنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2018.

(7) A/74/566، الفقرة 9.

14 - وشهد مكتب المدعي العام انخفاضاً في تكاليف الموظفين الأخرى (انخفاض قدره 1 593 900 دولار، يشمل 1 040 000 دولار في فرع أروشا و 553 900 دولار في فرع لاهاي) مقارنة بالاعتماد المنقح لفترة السنتين 2018-2019، مما يعكس اتباع نهج حذر إزاء التوظيف بموجب سلطة الالتزام المحدودة التي وافقت عليها الجمعية العامة في عام 2018⁽⁸⁾.

15 - وشهد قلم المحكمة انخفاضاً في مصروفات التشغيل العامة (انخفاض قدره 2 952 400 دولار) مقارنة بالاعتماد المنقح لفترة السنتين 2018-2019، بسبب انخفاض الاحتياجات عما كان متوقعاً لصيانة معدات تجهيز البيانات، وانخفاض تكاليف الاتصالات عما هو مدرج في الميزانية، وفيما يتعلق بلاهاي، انخفاض عدد المطالبات المتعلقة بالخدمات الطبية للمحتجزين والشهود على حد سواء⁽⁹⁾. وانخفضت أيضاً تكاليف الموظفين الأخرى في قلم المحكمة (انخفاض صاف قدره 1 737 500 دولار). وتعزى الزيادة في فرع أروشا إلى عبء العمل الإضافي دعماً لقضية تورينابو وآخرين ونتج الانخفاض في فرع لاهاي عن انخفاض تكاليف الدعم فيما يتعلق بقضايا ملاديتش وكارلنيتش وشيشيلي⁽¹⁰⁾.

باء - تولت الآلية بفعالية إدارة الموارد البشرية بمرونة، مع تحقيق نتائج جيدة في مجالي التنوع الجغرافي والتوازن بين الجنسين

16 - بعد تخفيض الميزانية في عام 2018، خفض رئيس قلم المحكمة إلى حد بعيد عدد وظائف رؤساء الأقسام من الرتبة ف-5 في قلم المحكمة واعتمد سياسة لتقليص حجم الآلية لتوجيه المزيد من التخفيضات في عدد الموظفين⁽¹¹⁾.

17 - وفي 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، كان لدى الآلية 186 وظيفة مستمرة معتمدة، كانت 175 وظيفة منها مشغولة، و 452 وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة (انظر الجدول 1).

الجدول 1

موظفو الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، حسب فئة الوظيفة

عدد الوظائف			
1 أيار/مايو 2018	1 أيار/مايو 2019	1 أيار/مايو 2019	1 تشرين الثاني/نوفمبر 2019
509	495	516	627
158	167	168	175
351	328	348	452
235	231	247	282
274	264	269	345

المصدر: التقارير المرحلية للآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين لعامي 2018 و 2019.

(8) المرجع نفسه، الفقرة 12.

(9) المرجع نفسه، الفقرة 25.

(10) A/74/593، الفقرة 4.

(11) S/2018/347، الفقرات 112-115.

18 - وتمثل الزيادة في عدد الموظفين مقارنة بشهر تشرين الثاني/نوفمبر 2018 زيادة في عدد الموظفين في فرع أروشا لتحقيق التوازن بين الهيكل واحتياجات عبء العمل بين فرعي لاهاي وأروشا (انظر الجدول 2).

الجدول 2

موظفو الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، حسب فئة الوظيفة والفرع

الفئة	فرع أروشا				فرع لاهاي			
	1 أيار/مايو 2018	1 تشرين الثاني/نوفمبر 2018	1 أيار/مايو 2019	1 تشرين الثاني/نوفمبر 2019	1 أيار/مايو 2018	1 تشرين الثاني/نوفمبر 2018	1 أيار/مايو 2019	1 تشرين الثاني/نوفمبر 2019
جميع الموظفين	155	165	184	283	354	330	332	344
الموظفون المعينون بوظائف مستمرة	98	111	112	119	60	56	56	56
الموظفون المعينون بوظائف المساعدة المؤقتة العامة	57	54	72	164	294	274	276	288
الموظفون الدوليون (الخدمة الميدانية والفئة الفنية والفئات العليا)	82	88	104	133	153	143	143	149
الموظفون المحليون (الخدمات العامة)	73	77	80	150	201	187	189	195

المصدر: التقارير المرحلية للآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين لعامي 2018 و 2019.

19 - وفي 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، كان لدى الآلية 452 موظفا يعملون في وظائف المساعدة المؤقتة العامة للمساعدة لتلبية الاحتياجات المخصصة، بما في ذلك العمل القضائي. وكانت تلك الوظائف قصيرة الأجل ومتسقة مع الهيكل المرن للملاك الوظيفي في الآلية. وتقلّب عدد الموظفين في ذلك النوع من الوظائف حسب عبء العمل.

20 - وكان لدى الدوائر ومكتب المدعي العام عدد قليل من الموظفين لتمثيل الطابع المخصص للنشاط القضائي. وإضافة إلى ذلك، قرر مكتب المدعي العام أن التصور الذي وضع لفريق تعقب الهاربين تمثل في هيكل مؤقت يُلغى إذا لم يسفر عمله عن نتائج بحلول عام 2021. وكان قلم المحكمة يشمل أكثر المهام تنوعا وأكبر عدد من الوظائف، مقارنة بالدوائر ومكتب المدعي العام. وكان لدى فرع لاهاي أيضا عدد كبير من وظائف المساعدة المؤقتة العامة.

بالنسبة لمؤسسة ذات ولاية مؤقتة في طور التقليل، كان أداء الآلية جيدا إلى حد معقول في تحقيق التوازن في التنوع الجغرافي

21 - لا تخضع لمبدأ التوزيع الجغرافي العادل إلا كيانات الأمم المتحدة التي توجد وظائف ثابتة في ملاكها. وبما أن الآلية تعتبر مؤسسة مؤقتة، فملاكها الوظيفي لا يتضمن وظائف ثابتة، بل مجرد وظائف مؤقتة ذات مدة محددة ووظائف مؤقتة ممولة من خلال المساعدة المؤقتة العامة. ولا تخضع الوظائف المؤقتة أو وظائف المساعدة المؤقتة العامة لمبدأ التوزيع الجغرافي العادل. ومع ذلك، أولت الآلية اهتماما

للتوزيع الجغرافي في التوظيف⁽¹²⁾. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2019، كان موظفو الآلية يمثلون 77 جنسية مختلفة من الدول الأعضاء (انظر الجدول 3).

22 - وفي 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، كان عدد الموظفين من دول أوروبا الغربية ودول أخرى أكبر من ضعف عدد الموظفين من أوروبا الشرقية. وكانت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المنطقة الأقل تمثيلاً في صفوف الموظفين (انظر الجدول 3)⁽¹³⁾. وفي 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، كان لدى الآلية أيضاً موظفون من 10 بلدان تعتبر دولاً أعضاء ممثلة تمثيلاً ناقصاً داخل منظومة الأمم المتحدة.

الجدول 3

التمثيل الجغرافي حسب المجموعة الإقليمية (في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2019)

إجمالي العدد في الآلية ⁽¹⁾	فرع لاهاي	فرع أروشا	
77 (النسبة المئوية)	63	39	الجنسيات
			جميع الموظفين
252 (40,2)	24	228	من أفريقيا
34 (5,4)	25	9	من آسيا ومنطقة المحيط الهادئ
89 (14,2)	85	4	من دول أوروبا الشرقية
11 (1,8)	8	3	من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
241 (38,4)	202	39	من دول أوروبا الغربية ودول أخرى
			الموظفون الدوليون (فئة الخدمة الميدانية والفئة الفنية والرتب العليا)
86 (30,5)	8	78	من أفريقيا
18 (6,4)	9	9	من آسيا ومنطقة المحيط الهادئ
38 (13,5)	34	4	من دول أوروبا الشرقية
7 (2,5)	4	3	من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
133 (47,2)	94	39	من دول أوروبا الغربية ودول أخرى

المصدر: S/2019/888.

(1) نظراً لتقريب النسب المئوية إلى أقرب نقطة مئوية، فإن المجموع قد لا يصل إلى 100 في المائة بالضبط.

23 - وتتوافق أعلى نسبتي للموظفين من أفريقيا ودول أوروبا الغربية ودول أخرى مع موقع فرعي الآلية، في أروشا ولاهاي.

(12) مقابلات ومراسلات مع موظفي قلم المحكمة.

(13) بالمقارنة، كانت النسب المئوية لموظفي الأمانة العامة للأمم المتحدة حسب المجموعات الإقليمية في كانون الأول/ديسمبر 2018 كما يلي: أفريقيا (39,3 في المائة)؛ وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ (20,4 في المائة)؛ ودول أوروبا الشرقية (6,1 في المائة)؛ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (7 في المائة)؛ ودول أوروبا الغربية ودول أخرى (26,8 في المائة). (A/74/82، الجدول 4).

جرى تجاوز النسبة المحققة للتوازن بين الجنسين على نطاق الآلية، ولكن مع وجود فجوات بين الموظفين في فئة الخدمة الميدانية والفئة الفنية وفئة الرتب العليا، وكذلك حسب الفرع

24 - في الفئة الفنية، كان التوزيع الجنساني في الآلية يتمثل في 52 في المائة من النساء و 48 في المائة من الرجال (انظر الجدول 4). وحقق الكيان التكافؤ في الرتبة خ م-3 وتجاوز التكافؤ بين الجنسين في الرتب من ف-2 إلى الرتبة ف-4⁽¹⁴⁾. وضمن المناصب العليا، كان التكافؤ بين الجنسين على بعد بضع نقاط مئوية من التحقق في الرتبة ف-5، ولم يكن هناك سوى وظيفة واحدة من الرتبة مد-1، كان يشغلها رجل. ولكن فئة الخدمة الميدانية، أظهرت الرتب من خ م-4 إلى خ م-6 أيضا تفاوتاً في التكافؤ بين الجنسين لصالح الرجال. وإضافة إلى ذلك، في فئة الخدمات العامة، كانت نسبة النساء 41 في المائة مقارنة بنسبة 59 للرجال. وفي الوقت نفسه، كان عدد الرجال ضعف عدد النساء في فرع أروشا وكان العددان معكوسان تقريبا في لاهاي. وانظر الفقرتين 57 و 58 أدناه للاطلاع على مناقشة أخرى للتوازن بين الجنسين والتكافؤ بين الجنسين.

25 - وظلت التعيينات في المناصب العليا في المؤسسة، التي لا تتمتع الآلية بسيطرة مباشرة فيما يتعلق بها على حالها نسبيا قرب نهاية عام 2019 مقارنة بالتعيينات خلال العام السابق، حيث كانت هناك 6 قاضيات من بين ما مجموعه 24 قاضياً عاملاً عن بعد؛ وفي عام 2017، كانت هناك 5 قاضيات من أصل 25 قاضياً عاملاً عن بعد. ولم يكن هناك أي امرأة بين المسؤولين الرئيسيين الثلاثة المنتخبين.

الجدول 4

التمثيل الجنساني

الآلية	فرع لاهاي		فرع أروشا		الموظفون من الفئة الفنية
	المكتب الميداني في سراييفو	لاهاي	المكتب الميداني في كيغالي	أروشا	
219	2	147	1	69	الموظفون من الفئة الفنية
105 (47,9)	2	56	1	46	الذكور
114 (52,1)	0	91	0	23	الإناث
72	1	50	0	21	الموظفون من الفئة الفنية (الرتبة ف-4 وما فوقها)
38 (52,8)	1	21	0	16	الذكور
34 (47,2)	0	29	0	5	الإناث
63	0	0	5	58	موظفو الخدمة الميدانية (جميع الرتب)
37 (58,7)	0	0	3	34	الذكور
26 (41,3)	0	0	2	24	الإناث
345	3	192	15	135	موظفو الخدمات العامة (جميع الرتب)
204 (59,1)	2	114	12	76	الذكور
141 (40,9)	1	78	3	59	الإناث

(14) لوحة متابعة التكافؤ بين الجنسين بالأمانة العامة للأمم المتحدة، متاحة على www.un.org/gender/content/un-secretariat-gender-parity-dashboard. (اطلع عليها في 13 شباط/فبراير 2020).

الآلية	فرع لاهاي		فرع أروشا		
	المكتب الميداني في سراييفو	لاهاي	المكتب الميداني في كيغالي	أروشا	
العدد الإجمالي (النسبة المئوية)					
627	5	339	21	262	جميع الموظفين
346 (55,2)	4	170	16	156	الذكور
281 (44,8)	1	169	5	106	الإناث

المصدر: S/2019/888.

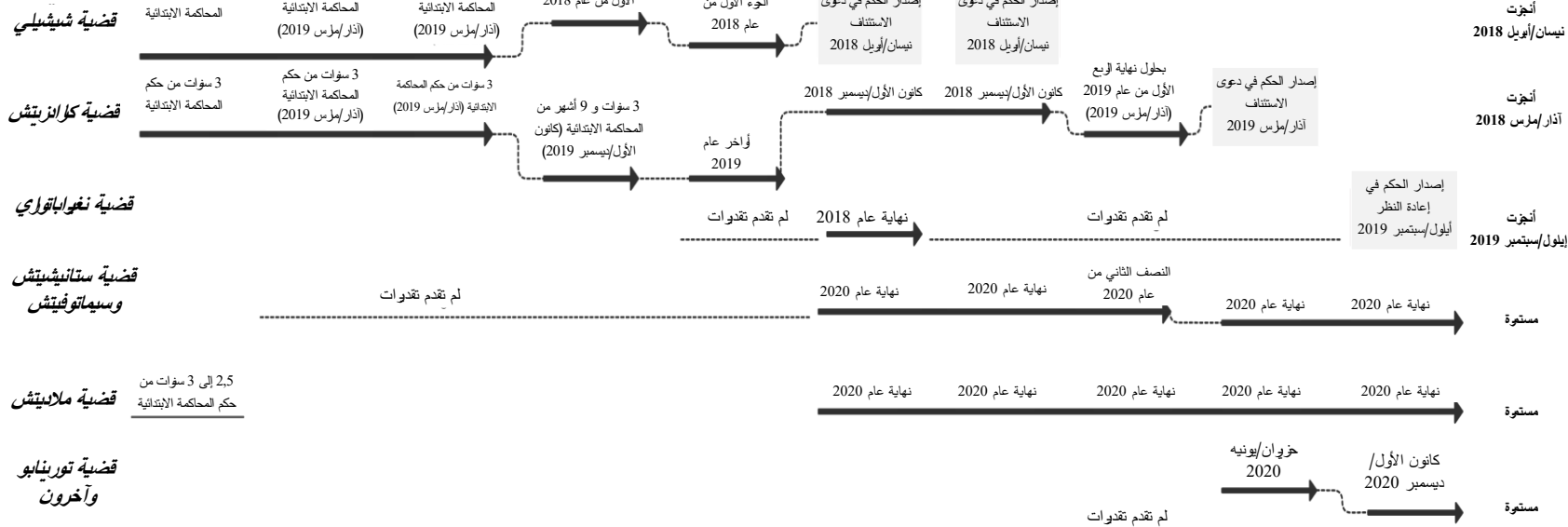
جيم - لم يكن عمل الآلية منهجيا في الكيفية التي قدمت بها توقعات مضبوطة للجداول الزمنية للإنجاز، على الرغم من تحسن التوقعات منذ النصف الأخير من عام 2018، ومن غير المرجح أن يتحقق المزيد من المكاسب في الكفاءة من الوجهة الإجرائية في استخدام نهج متنوعة من نظام القانون العام أو نظام القانون المدني

26 - أشار تحليل للقضايا الست التي كانت الآلية تنتظر فيها في عامي 2018 و 2019 (شيشيلي، وكارلنيتش، وملاديتش، ونغيراباتوري، وستانيشيتش وسيماتوفيتش، وتورينابو وآخرون)، على النحو الوارد في التقارير المرحلية لمجلس الأمن⁽¹⁵⁾، إلى أن الآلية لم تكن منهجية في تقديم توقعات مضبوطة، من حيث إنها رفضت التنبؤ بطريقة منهجية بالتقدم المحرز في أي محاكمة ابتدائية في المستقبل أو تقدير تاريخ إنجاز في بداية الإجراءات (انظر الشكل الثاني)⁽¹⁶⁾. وأعطيت دعاوى الاستئناف في قضايا كارلنيتش، وملاديتش، وشيشيلي تواريخ إنجاز تقديرية عامة طوال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك قبل بدء الإجراءات، في حين أن الآلية أبدت ترددا في الالتزام بأطر زمنية محددة منذ البداية فيما يتعلق بدعاوى نغيراباتوري، وستانيشيتش وسيماتوفيتش، وتورينابو وآخريين، أو حتى بالتزامن مع تقدم القضايا، رغم أنها قدمت أسبابا لذلك. وفي إعادة المحاكمة في قضية ستانيشيتش وسيماتوفيتش وإعادة النظر في قضية نغيراباتوري، ظهر أول توقع لجدول زمني للإنجاز بعد 11 شهرا من بدء الإجراءات.

(15) S/2016/453 و S/2016/975 و S/2017/434 و S/2017/971 و S/2018/347 (التقرير الدوري) و S/2018/471 و S/2018/1033 و S/2019/417 و S/2019/888. واستُبعد التقرير المؤرخ 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2015 (S/2015/896) بسبب عدم كفاية المعلومات عن التوقعات المضبوطة: لم تصدر بعد الأحكام في المحاكمات الابتدائية الثلاث ذات الصلة، التي يُتوقع أن تنتظر الآلية في دعاوى الاستئناف المتعلقة بها. وأسفر تحليل مقارن منفصل للمعلومات الواردة في التقارير المرحلية والتقارير السنوية عن قدر أقل من المعلومات من النوع الأخير.

(16) يُعرّف بأنه توقع واضح ودقيق، وفي هذا السياق، مع تاريخ إنجاز تقديري لكل قضية.

الجداول الزمني



27 - ويبدو أن التردد في الالتزام بجدول زمنية أكثر تحديدا للمحاكمات وإجراءات الاستعراض وتقديمها ينبع من افتراض أنه لا يمكن إجراء تنبؤات مضبوطة إلا في مراحل لاحقة من الإجراءات، عندما تتوفر المعلومات⁽¹⁷⁾. ولاحظت الأطراف في القضايا أنه على الرغم من تقديم جداول زمنية تحدد مواعيد وسطية وأن تلك الجداول كانت مساعدة، فإن الجداول الزمنية المحددة وتوقعات الجداول الزمنية للإنجاز ستكون أكثر فائدة⁽¹⁸⁾. غير أنه يمكن وضع توقعات أولية في مرحلة مبكرة، استنادا إلى تقييم القضاة لتعقيد القضية ونطاقها، بالتشاور مع الطرفين.

28 - وتظهر البحوث أن أهم مؤشر وحيد لطول الوقت الذي يستغرقه إصدار حكم استئناف هو تعقيد القضية أثناء المحاكمة⁽¹⁹⁾. وفي حين أن عوامل مثل عدد أسباب الاستئناف وطول المدة المستغرقة لإصدار حكم المحاكمة الابتدائية لها تأثير على طول المدة المستغرقة لإصدار حكم الاستئناف، فإن أثرها أقل من تعقيد المحاكمة⁽²⁰⁾. وتشير هذه العلاقة بين تعقيد المحاكمة الابتدائية ومدة الاستئناف إلى أنه ينبغي أن يكون من الممكن وضع تنبؤات مضبوطة إلى حد معقول بشأن موعد صدور حكم الاستئناف بعد انتهاء المحاكمة الابتدائية بوقت قصير.

29 - وطلب مجلس الأمن إلى الآلية أن تقدم توقعات مضبوطة في مناسبتين⁽²¹⁾. واستنادا إلى الطلب الذي قدمه المجلس في عام 2018، يبدو أن وضوح التقارير المرحلية ودرجة تفصيلها قد تحسنا إلى حد ما على مدى فترة التقييم. ويتمثل أحد التحسينات الملحوظة في إدراج جدول في التقرير الدوري الصادر في نيسان/أبريل 2018⁽²²⁾ وشكل يصور التقدم القضائي في كلا التقريرين المرحليين لعام 2019⁽²³⁾. وعززت هذه العروض البيانية الوضوح بشأن المدة الإجمالية للنشاط القضائي والجداول الزمنية المقدرة للإنجاز.

كانت سرعة الإجراءات القضائية المخصصة في الآلية ماثلة لسرعة الإجراءات القضائية للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، مع تحقيق أوجه كفاءة ملحوظة

(17) S/2018/347، الفقرة 14، التي يقتبس فيها من الوثيقة A/70/873-S/2016/441.

(18) مقابلات مع الموظفين والأطراف، كانون الأول/ديسمبر 2019.

(19) استناداً إلى تحليل الارتداد المتعدد المتغيرات الجديد غير المنشور في عام 2020. ويشمل تعقيد المحاكمة الابتدائية التعقيد الواقعي (الحالة التي تكون فيها الوقائع اللازمة للبت في القضية ضخمة أو تقنية أو متناقضة أو متعارضة)؛ والتعقيد القانوني (الحالة التي يكون فيها القانون معقداً، أو يصعب التثبت منه أو تكون فيها السوابق القائمة غير متسقة)؛ وتعقيد المشاركين (الحالة التي يمكن أن يكون فيها للمشاركين في العملية القانونية تأثير على التعقيد).

(20) تعقيد المحاكمة هو سمة ذاتية يمكن قياسها بمتغير غير مباشر يعرف باسم درجة التعقيد، يأخذ في الحسبان عدد أيام المحاكمة، وعدد شهود المحاكمة، وعدد الأدلة المستخدمة في المحاكمة في شكل درجة مركبة. وتراوح الدرجات من 0 إلى 3، من الأقل إلى الأكثر تعقيداً. وهذا يمكن من إجراء مقارنة منهجية للقضايا. وللاطلاع على حسابات الفترة 2014-2015، انظر Stuart Ford, "Complexity and efficiency at international criminal courts", *Emory International Law Review*, vol. 29, No. 1 (2014)؛ ولفهم سبب اختيار ثلاثة عوامل مقارنة بعوامل أخرى، انظر Stuart Ford, "The complexity of international criminal trials is necessary", *The George Washington International Law Review*, vol. 48, No. 1 (2015), table 2. وفي شباط/فبراير 2020، خُدَّت تلك الحسابات لتأخذ في الحسبان بيانات فعلية من محاكمتي ملايشتش وكارانديتش، وتستخدم تلك الدرجات المحدثة في هذا التقرير.

(21) قراري مجلس الأمن 2256 (2015)، الفقرة 19، و 2422 (2018)، الفقرة 8.

(22) S/2018/347، الضميمة 3.

(23) S/2019/417، الضميمة 3؛ و S/2019/888، الضميمة 3.

30 - بالنظر إلى الطابع المخفض للنموذج القضائي للآلية والطبيعة الخاصة للسياق الذي تعمل فيه، اعتُبرت المقارنات التبسيطية مع الجداول الزمنية للمحكمتين سلفيها غير مناسبة. وتبدي القضايا الجنائية الدولية تعقيدا استثنائيا، وبالتالي فإن تعقيد المحاكمات الابتدائية يؤثر تأثيرا مباشرا في مدة الإجراءات وفي كفاءتها. ومع ذلك، كان من المفيد إجراء تحليل للقضايا ذات التعقيد المماثل للمحاكمات من المحكمتين السلف في تقييم التقدم المحرز في القضايا المعروضة على الآلية (انظر الجداول 5-10 أدناه). وقورنت القضايا الست بقضايا ذات تعقيد مماثل في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا (وفي قضية واحدة، المحكمة الجنائية الدولية)⁽²⁴⁾. وأظهرت المقارنة أن دعوى الاستئناف في قضية شيشيلي سارت بسرعة مماثلة عند مقارنتها بالإجراءات المناظرة في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، مع تقدير تحقق بعض الكفاءة فيما يتعلق بإعادة المحاكمة في قضية ستانيشيتش وسيما توفيتش⁽²⁵⁾. وقد أنجزت القضيتان ذواتا درجتي التعقيد الأعلى، أي قضية كارادزيتش وقضية ملاديتش⁽²⁶⁾، بسرعة أكبر بكثير من القضيتين الأكثر تعقيدا اللتين تنطويان على متهمين متعددين في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، قضية برلنيتش وآخرين، وقضية بوبوفيتش وآخرين، على الرغم من أنهما أكثر تعقيدا.

الجدول 5

دعوى الاستئناف في قضيتي ملاديتش وكارادزيتش

القضية	الابتدائية	الاستئناف	إلى جلسة	الحكم في دعوى	المحاكمة الابتدائية إلى	من جلسة الاستئناف	المدة الإجمالية: من حكم
كارادزيتش	2,94	سنتان وشهر واحد	11 شهرا	3 سنوات			
(الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين)							
ملاديتش	2,51	سنتان و 4 أشهر (تقديري)	9 أشهر (تقديري)	3 سنوات وشهر واحد			
(الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين)							
برلنيتش وآخرون	2,08	3 سنوات و 9 أشهر	8 أشهر	4 سنوات و 6 أشهر			
(المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة)							
بوبوفيتش وآخرون	1,81	3 سنوات و 7 أشهر	سنة وشهر واحد	4 سنوات و 7 أشهر			
(المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة)							

(24) تتيح درجة التعقيد إجراء مقارنة منهجية للقضايا.

(25) شريطة أن يصدر حكم في المحاكمة الابتدائية في الوقت المحدد وكما هو مقرر.

(26) شريطة أن يصدر حكم في محاكمة الاستئناف في الوقت المحدد وكما هو مقرر. وافترض في الحسابات أن جلسة الاستئناف في قضية ملاديتش ستعقد في آذار/مارس 2020 وأن يصدر الحكم في كانون الأول/ديسمبر 2020.

الجدول 6

دعوى الاستئناف في قضية شيشيلي

القضية	الابتدائية	الاستئناف	إلى جلسة	من حكم المحاكمة	من جلسة الاستئناف	المدة الإجمالية: من حكم
شيشيلي	0,59	سنة واحدة و 8 أشهر	سنتان			
(الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين)						
هارلديناي وآخرون	0,46	سنة واحدة و 6 أشهر	سنتان و 3 أشهر			
(المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة)						
ميلوسيفيتش (درغومير)	0,54	سنة واحدة و 7 أشهر	سنة واحدة و 11 أشهر			
(المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة)						

الجدول 7

إعادة المحاكمة في قضية ستانيشيتش وسيما توفيتش⁽²⁷⁾

القضية	مرافعة الادعاء	مرافعة الدفاع	من بدء المحاكمة إلى حكم
قضية ستانيشيتش وسيما توفيتش	سنة واحدة و 8 أشهر	يؤكد لاحقا (6 أشهر إلى كانون الأول/ديسمبر 2019)	3 سنوات و 6 أشهر (تقديري)
(الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين)			
قضية ستانيشيتش وسيما توفيتش	سنة واحدة و 9 أشهر	سنة واحدة و 3 أشهر	3 سنوات و 11 شهرا
(المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة)			

31 - ولم تكن قضية نغيراباتواري سوى ثاني حكم إعادة نظر في حكم استئناف نهائي صدر في تاريخ المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. والقضية الأخرى الوحيدة التي صدر فيها حكم إعادة نظر هي قضية سليفانتشانين أمام المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وهي قضية أقل تعقيدا بكثير ولا تشكل من ثم أساسا جيدا للمقارنة. وتعزى التأخيرات في إجراءات قضية نغيراباتواري إلى أحداث لا يمكن التنبؤ بها، كان الكثير منها خارج نطاق سيطرة الآلية. وشملت هذه الأحداث إلقاء القبض على أحد أعضاء هيئة دائرة الاستئناف في بلده الأصلي، وتغيير محامي الدفاع في مرحلة متأخرة من الإجراءات وتوجيه الاتهام لخمسة أفراد في قضية تورينابو وآخرين (وفيما بعد، للسيد نغيراباتواري نفسه)، فيما يتعلق بالتأثير المزعوم على الشهود فيما يتعلق بإجراءات إعادة النظر. وصدرت أوامر بتأجيل عدة جلسات لإعادة النظر بسبب تغيير محامي الدفاع والكشف عن مواد من قضية تورينابو وآخرين. وصدر حكم إعادة النظر نفسه بسرعة ملحوظة - بعد أربعة أيام فقط من انتهاء جلسة إعادة النظر. وبالنظر إلى الظروف الفريدة المحيطة بقضية نغيراباتواري، كان من الصعب التعميم بشأن قدرة الآلية على التقيد بجدولها الزمنية من الطابع المطول لإجراءات إعادة النظر هذه.

(27) حسب من إعادة بدء المحاكمة الابتدائية، في حزيران/يونيه 2009 (كان من المقرر أصلا أن تبدأ المحاكمة في نيسان/أبريل 2008 ولكنها أُرجئت بسبب عدم حضور أحد المتهمين واعتلال صحته، هو السيد ستانيشيتش).

الجدول 8

إعادة النظر في قضية نغيرباتوري

القضية	إصدار القرار بشأن طلب إعادة النظر	الصادر عن إعادة النظر	إلى الحكم الصادر عن إعادة النظر	من تقديم طلب إعادة النظر إلى من جلسة إعادة النظر إلى الحكم من القرار بشأن طلب إعادة النظر
قضية ستانيشيتش وسيماتوفيتش (الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين)	11 شهرا	4 أيام	3 سنوات وشهران	
قضية ستانيشيتش وسيماتوفيتش (المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة)	5,5 أشهر	5 أشهر	11 شهرا	

32 - ولئن كانت المحكمتان السلف استمتعتا إلى عدد من قضايا انتهاك حرمة المحكمة، فإن قضية تورينابو وآخرين (صُمت مؤخرا إلى قضية نغيرباتوري لانتهاك حرمة المحكمة) لم يسبق لها مثيل من حيث تعقيدها، والمسائل القانونية الجديدة التي تعرض للنظر فيها (مثل مدى ملائمة الإحالة إلى رواندا فيما يتعلق بقضايا انتهاك حرمة المحكمة) ونطاق وعدد المدعى عليهم. ولا يمكن من ثم العثور بسهولة على أساس للمقارنة من الآلية نفسها أو من المحكمتين السلف. وكان أقرب أساس للمقارنة من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا هو الأساس الذي تشكله قضية نشوغوزا، الذي أدين بانتهاك أمر لحماية الشهود في قضية كاموهاندا. وقبل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، كانت هناك محاكمتان لمتهمين متعددين أمام المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة مع ادعاءات بمحاولة التأثير غير السليم على الشهود، على الرغم من أن أيا من هاتين القضيتين لم يقترب من درجة تعقيد قضية تورينابو وآخرين.

الجدول 9

قضية تورينابو وآخرون بشأن انتهاك حرمة المحكمة

القضية	عدد المدعى عليهم	المدة: من إصدار لائحة الاتهام إلى حكم المحاكمة الابتدائية
تورينابو وآخرون (الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين)	6	يؤكد لاحقا (سنة واحدة و 4 أشهر إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019؛ لا تزال في مرحلة التحقيق)
نشوغوزا (المحكمة الجنائية الدولية لرواندا)	1	سنة واحدة و 6 أشهر
سيميتش وأفراموفيتش (المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة)	2	8 أشهر
حراقيا ومورينا (المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة)	2	11 شهرا

33 - وفي الواقع، يبدو أن أقرب مقارنة هي قضية بيمبا وآخرين المعروضة على المحكمة الجنائية الدولية، بالنظر إلى أوجه التشابه العديدة بين القضيتين. واستناد إلى توقيت قضية بيمبا وآخرين، يبدو أن الجدول الزمني المقدر لإنجاز قضية تورينابو وآخرين معقول. وشملت كلتا القضيتين متهمين متعددين زُعم أنهم أثروا على نحو غير سليم في الشهود. وكان ملف المدعى عليهم، الذين ضُموا محققين فريق الدفاع والمتهمين من المحاكمة الرئيسية، يشكل وجه تشابه آخر. وفي كلتا القضيتين، جرى التعامل مع العديد من

المسائل المتعلقة بالأدلة والمسائل القانونية المعقدة والجديدة، بما في ذلك استخدام الأدلة المستخرجة من الأجهزة الإلكترونية⁽²⁸⁾. وعلى ذلك الأساس، شكلت قضية بيمبا وآخرين أساس مقارنة ابتدائياً مناسباً في قضية تورينابو وآخرين. ولكن بالنظر إلى الاختلافات بين مرحلة إقرار التهم في المحكمة الجنائية الدولية مع مرحلة إقرار لائحة الاتهام أمام الآلية، والاختلافات الإجرائية بين النظامين بوجه أعم، ينبغي معالجة أي مقارنة بين الجداول الزمنية بحذر. وعند تقييم هذه المقارنة، يجب الإشارة إلى أن ضم قضية تورينابو وآخرين إلى قضية نغيراباتواري في كانون الأول/ديسمبر 2019 كان من المرجح أن يؤثر سلباً على تاريخ البدء المتوقع للمحاكمة⁽²⁹⁾.

الجدول 10

قضية تورينابو وآخرين بشأن انتهاك حرمة المحكمة

القضية	إقرار لائحة الاتهام ^(أ)	الابتدائية	إصدار الحكم والحكم في المحاكمة الابتدائية	الحكم في دعوى الاستئناف	المدة: من الإقرار إلى الحكم
تورينابو وآخرين	24 آب/أغسطس 2018	النصف الأول من عام 2020 (تقديري)	31 كانون الأول/ديسمبر 2020 (تقديري)	يؤكد لاحقاً	سنتان و 4 أشهر (تقديري)
(الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين)	(لائحة الاتهام)				
بيمبا وآخرين	11 تشرين الثاني/نوفمبر 2014	29 أيلول/سبتمبر 2015	22 آذار/مارس 2017 ^(ج)	8 آذار/مارس 2018	سنتان و 4 أشهر (تقديري)
(المحكمة الجنائية الدولية)	(التهم)				

- (أ) إقرار لائحة الاتهام في الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين؛ وإقرار التهم في المحكمة الجنائية الدولية.
- (ب) في تقرير تشرين الثاني/نوفمبر 2019، حُدد التاريخ التقديري لبدء المحاكمة بـ "النصف الأول من عام 2020" (S/2019/888، الضميمة 3). وبحلول 12 كانون الثاني/يناير 2020، لم تكن المحاكمة قد بدأت بعد.
- (ج) أصدر حكم المحاكمة الابتدائية في 19 تشرين الأول/أكتوبر 2016 (المدعي العام ضد بيمبا وآخرين، النسخة المنقحة المعدة للجمهور من الحكم الصادر عملاً بالمادة 74 من النظام الأساسي، القضية رقم ICC-01/05-01/13-1989-Red، 19 تشرين الأول/أكتوبر 2016). وأصدر الحكم في 22 آذار/مارس 2017 (المدعي العام ضد بيمبا وآخرين، قرار بشأن الحكم عملاً بالمادة 76 من النظام الأساسي، القضية رقم ICC-01/05-01/13-2123-Corr، 22 آذار/مارس 2017).

اعتمدت الآلية نموذجاً إجرائياً مختلطاً جمع بين مختلف سمات التقاليد الإجرائية المتعلقة بالتخاصم والتحقيق

34 - اعتمدت الآلية، على غرار سلفيها، نموذجاً إجرائياً مختلطاً جمع بين مختلف سمات التقاليد الإجرائية المتعلقة بالتخاصم والتحقيق⁽³⁰⁾. وتجاوز كل من المعرفة المكتسبة بالدراسة والممارسة الفصل بين

(28) المدعي العام ضد بيمبا وآخرين، طلب الادعاء الأول قبول الأدلة من فريق الدفاع، القضية رقم ICC-01/05-01/13-1013-Red (16 حزيران/يونيه 2015)؛ والمدعي العام ضد تورينابو وآخرين؛ والمدعي العام ضد نغيراباتواري، قرار بشأن طلب الادعاء ضم دعاوى انتهاك حرمة المحكمة لنغيراباتواري وتورينابو وآخرين، القضية رقم IRMCT-18-116-PT و IRMCT-19-121-PT، 10 كانون الأول/ديسمبر 2019.

(29) S/2019/888، الفقرة 54.

(30) Fausto Pocar, "Common and civil law traditions in the ICTY criminal procedure: does oil blend with water?" (30) in *Common Law, Civil Law and the Future of Categories*, Janet Walker and Oscar G. Chase, eds. (Markham, Ontario, LexisNexis, 2010) و O-Gon Kwon, "The challenge of an international criminal trial as seen from the bench", *Journal of International Criminal Justice*, vol. 5, No. 2 (May 2007) و Yvonne McDermott, "International criminal procedure and the false promise of an ideal model of fairness", in *Obstacles to*

النماذج المتعلقة بالتخاصم والتحقيق لسببين. وتقاربت التقاليد الإجرائية إلى حد أنه لا يوجد شيء اسمه نهج القانون المدني البحت أو نهج القانون العام في الإجراءات الجنائية في معظم الولايات القضائية المحلية⁽³¹⁾. وإضافة إلى ذلك، نضج النموذج المختلط للإجراءات الجنائية الدولية إلى حد أنه يمكن أن يعتبر نظاماً إجرائياً مستقلاً بنفسه⁽³²⁾.

35 - ولم يكن هناك دليل يذكر على أن اعتماد نهج يتسم بطابع أكبر في مجال التخاصم أو مجال التحقيق من شأنه أن يعزز الكفاءة ويمكّن الآلية من إنجاز قضاياها بطريقة أكثر إنصافاً أو كفاءة. وفي حين أن الآلية عقدت جلسات بكامل هيئتها عن بعد لمناقشة المسألة⁽³³⁾، تظهر الدراسات أيضاً أن اعتماد بعض الإصلاحات الإجرائية، بما في ذلك إصدار الأحكام الإدارية، واستخدام شهادات الشهود الخطية بدلاً من الإدلاء بالشهادة الشفوية والإجراءات المتعلقة بالتحقيق في الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا لم يؤثر إلا بصورة محدودة إن كان له أي أثر على الإطلاق⁽³⁴⁾.

دال - عموماً، نفذت أربع توصيات (التوصيات 3 و 4 و 5 و 6) من تقييم عام 2018 ونفذت توصيتان (التوصيتان 1 و 2) تنفيذاً جزئياً

36 - في 2018، قدم مكتب خدمات الرقابة الداخلية ست توصيات إلى الآلية. وكان نص التوصية الأولى كما يلي:

التوصية 1: وضع خطط قائمة على سيناريوهات للقوة العاملة من أجل تعزيز القدرة على مواجهة الزيادة المفاجئة في عبء العمل. بالنظر إلى انخفاض الميزانية في فترة السنتين 2018-2019، ينبغي للآلية أن تضع خططا على أساس سيناريوهات وتسترشد بها في اتخاذ القرارات بشأن تخصيص الموارد، وتدريب الموظفين، والإعداد للأحداث غير المتوقعة والمتوقعة

Fairness in Criminal Proceedings, John Jackson and Sarah Summers, eds. (Portland, Oregon, Hart Alex Whiting, "The ICTY as a laboratory of international criminal procedure", in *The Legacy of the International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia*, Bert Swart, Alexander Zahar and Göran Sluiter, eds. (Oxford, Oxford University Press, 2011)

Craig Bradley, "The convergence of the continental and the common law model of criminal procedure", (31) John Jackson and Sarah Summers, *The Internationalisation of Criminal Law Forum*, vol. 7, No. 2 (1996) *of Criminal Evidence* (Cambridge, Cambridge University Press, 2012)

Gideon Boas, *The Milošević Trial: Lessons for the Conduct of Complex International Criminal Proceedings* (32) Goran Sluiter and others, eds., *International Criminal Procedure: Principles and Rules* (Oxford, Oxford University Press, 2013)

(33) وفقاً للمقابلات، عُقدت جلسة المحكمة بكامل هيئتها في 9 نيسان/أبريل 2018.

Maximo Langer and Joseph Doherty, "Managerial judging goes international, but its promise remains unfulfilled: Yvonne McDermott, "The admissibility and weight of written witness testimony in international criminal law: a socio-legal analysis", *Leiden Journal of International Law*, vol. 26, No. 4 (December 2013) at the ECCC: the rise and fall of the inquisitorial paradigm in international criminal law?", in *The Extraordinary Chambers in the Courts of Cambodia: Assessing their Contribution to International Criminal Law*, Simon Meisenberg and Ignaz Stegmüller, eds. (The Hague, T.M.C. Asser Press, 2016)

(أي الأنشطة المتعلقة بالمحاكمات وطلبات المساعدة) بما يكفل قدرتها على التكيف بسرعة وفعالية مع حجم العمل، ومن ذلك ما يلي: (أ) تحليل آثار مختلف السيناريوهات على مهام الآلية؛ و (ب) وضع خطط قابلة للتطبيق من أجل التخفيف من المخاطر.

مؤشر (مؤشرات) الإنجاز: تحديد سيناريوهات ووضع خطط وبروتوكولات لمواجهة التغيرات في عبء العمل.

37 - وُقِّدَت إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية في شباط/فبراير 2019 خطة قائمة على سيناريوهات للقوة العاملة تتضمن ثلاثة سيناريوهات محتملة حدّدت خططا وبروتوكولات للتخفيف من حدة المخاطر للاستجابة للتغيرات في عبء العمل، وإجراءات لقلم المحكمة في فرع أروشا فيما يتعلق بالتأهب للمحاكمات. وأدى استعراض مكتبي أولي للأدلة إلى تقييم ظاهر الوجاهة يفيد بأن التوصية نفذت⁽³⁵⁾. وقد أُنشئت هذه الخطة للقوة العاملة القائمة على سيناريوهات استناداً إلى مستويات مختلفة من العمل نشأت عن ثلاثة مستويات مختلفة من الأنشطة القضائية (من الأدنى إلى الأعلى)، مما يشير إلى المخاطر المرتبطة بها وتدابير التخفيف. ولكن تقرر، في كانون الأول/ديسمبر 2019، من خلال المقابلات التي أجريت في سياق التقييم، أن خطة القوة العاملة القائمة على سيناريوهات وضعت دون عملية تشاورية على نطاق الآلية⁽³⁶⁾.

38 - وبما أن الآلية ليست نظاماً من محكمة واحدة، من حيث إن كلا من قلم المحكمة، والدوائر ومكتب المدعي العام يعمل بشكل مستقل نسبياً أحدهم عن الآخر، استهدفت التوصية الآلية برمتها عمداً لتعزيز التنسيق، وتبادل المعلومات والاتساق عبر الأجهزة والفروع، إضافة إلى إضفاء المصادقية على عملية خطة القوة العاملة القائمة على سيناريوهات والقرارات الناتجة عنها. وكان القصد من الخطة أيضاً أن تكون وثيقة حية، يجري تحديثها على فترات منتظمة، لمساعدة جميع كبار القادة والإدارة على اتخاذ قرارات مستنيرة بطريقة تعاونية بشأن أفضل السبل لتخصيص الموارد القائمة على نحو استراتيجي ومنهجي، واستقدام الموظفين وتدريبهم والاحتفاظ بهم استعداداً لأنواع مختلفة من حالات الطوارئ. ولكن، في كانون الأول/ديسمبر 2019، لم تكن التحديثات قد أُدرجت في الخطة⁽³⁷⁾.

39 - وقد نُفذت هذه التوصية جزئياً.

40 - وكان نص التوصية الثانية كما يلي:

التوصية 2: دعم معنويات الموظفين وتعزيزها عن طريق إجراء دراسة استقصائية لتحديد الشواغل الرئيسية في إدارة تقليص الحجم وزيادته - ينبغي لمكتب المدعي العام أن يكشف الأسباب الجذرية الكامنة وراء انخفاض المعنويات كي يتسنى التخطيط بشكل أفضل لمعالجة الآثار المحتملة لهذه التغيرات.

(35) استشهد بالتوصية لاحقاً في التقريرين المرحليين للآلية باعتبارها "مغلقة" (S/2019/417، الفقرة 137، و S/2019/888، الفقرة 134).

(36) أشارت المراسلات التي أجريت في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 مع قلم المحكمة إلى أن خمسة فقط من موظفي قلم المحكمة شاركوا في وضع الخطة. وأكدت المقابلات التي أجريت مع الموظفين في مكتب الرئيس، والدوائر ومكتب المدعي العام في كانون الأول/ديسمبر 2019 أن الموظفين لم يكونوا على علم بالخطة.

(37) مقابلات مع كبار موظفي قلم المحكمة في كانون الأول/ديسمبر 2019.

مؤشر (مؤشرات) الإنجاز: إجراء تحليل لمعنويات الموظفين ووضع استراتيجيات لإدارة التغييرات المؤسسية وتنفيذها بالتشاور مع موظفي مكتب المدعي العام.

41 - كان كل من فريق المحاكمات الابتدائية وفريق الاستئناف قليل العدد، وأثرت أي حالة أدت إلى نقص الموظفين، بالاقتران مع زيادة أعباء العمل القضائي، وتضرر الإنتاجية والروح المعنوية⁽³⁸⁾. وعندما نشأت قضية انتهاك حرمة المحكمة غير المتوقعة، قام مكتب المدعي العام بنشر موظفين بمرونة للعمل في القضية، وإن كانت أنشطة أخرى قد أُرجئت نتيجة لذلك، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، حفظ القضايا بعد صدور الحكم والأنشطة الانتقالية. وبالنظر إلى المستوى الدينامي للنشاط القضائي المخصص، عانى مكتب المدعي العام من نقص في القدرة على الاضطلاع بالأنشطة الجارية⁽³⁹⁾.

42 - وبدأ مكتب المدعي العام دراسة استقصائية لمعنويات الموظفين تضمنت 166 سؤالاً ظلت مفتوحة من أواخر تشرين الأول/أكتوبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2019. ومن أصل ما مجموعه 100 موظف، استجاب 90 موظفاً. وجرى إطلاع إدارة مكتب المدعي العام على نتائج الدراسة الاستقصائية في كانون الأول/ديسمبر 2019، وأطلع عليها جميع موظفي مكتب المدعي العام في كانون الثاني/يناير 2020. وأجريت بعد ذلك مناقشات بين الإدارة والموظفين. وعموماً، أشارت نتائج الدراسة الاستقصائية إلى أن معنويات الموظفين تحسنت على ما يبدو مقارنة بالسنوات السابقة، على الرغم من أن التقليل وانعدام الأمن الوظيفي كانا السببين الرئيسيين للمعنويات السلبية في كلا الفرعين، وأن كلا من أزمة ميزانية الآلية لعام 2018، وما قابل ذلك من عمليات تمديد العقود في وقت متأخر وعدم وجود فرص للتطوير المهني ساهم في تردي تلك المعنويات⁽⁴⁰⁾.

43 - وعقدت الإدارة العليا لمكتب المدعي العام معتكفاً للموظفين في أواخر كانون الثاني/يناير 2020 لمناقشة تدابير محددة. وكانت نتيجة المعتكف قائمة تضم 25 تدبيراً أولياً يتعين تنفيذها في أربع فئات هي: (أ) التقليل، والميزانية والأمن الوظيفي؛ (ب) التطوير المهني؛ (ج) المسائل المتعلقة بالفرعين؛ (د) الاتصالات. غير أنه في وقت إجراء الاستعراض، لم تكن قد استهلكت إلا التدابير في فئة التطوير المهني.

44 - وقد نُفذت هذه التوصية جزئياً.

45 - وكان نص التوصية الثالثة كما يلي:

التوصية 3: تكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز التنسيق فيما بين المكاتب وتوحيدها في إطار مؤسسة واحدة - ينبغي أن يشارك قلم الآلية في الاضطلاع بتخطيط ينطوي على جانب استراتيجي أكبر، من خلال ما يلي: (أ) تقديم نفس الخدمات العالية الجودة على نطاق الآلية. يجب أن تعيد خدمات الدعم الإداري توجيه نفسها لتكون جهة مقدمة للخدمات تقدم مستوى عالياً على نطاق الفرعين وأن تظل مراعية لمختلف البيئات التجارية. (ب) تعميق الجهود الداخلية

(38) تعرض فريق محاكمات الاستئناف لأكبر قدر من الاستنفاد بسبب احتمال التقليل في نهاية القضية (مقابلات مع موظفي مكتب المدعي العام في كانون الأول/ديسمبر 2019).

(39) مناقشات مع موظفي مكتب المدعي العام، كانون الثاني/يناير 2020.

(40) مراسلات مع موظفي مكتب المدعي العام، 18 كانون الثاني/يناير 2020.

للتنسيق على نطاق الفرعين داخل أقسام معينة في قلم الآلية لتعزيز تحقيق وحدة المكتب، ولا سيما في قسم المحفوظات والسجلات للآلية وقسم خدمات اللغات.

مؤشر (مؤشرات) الإنجاز: أن تجسد الخطط الاستراتيجية والإجراءات التشغيلية، التي وُضعت بالتشاور مع موظفي قلم الآلية، تكتيفا للتنسيق بين الفرعين وتنسيقا في مجال تقديم الخدمات.

46 - ولتعزيز نوعية خدمات الدعم الإداري في كلا الفرعين، نُقل كبير الموظفين الإداريين من لاهاي إلى أروشا في عام 2019. وتلقت الآلية أيضا تمويلا لست وظائف إضافية في الإدارة لتحقيق التوازن في المهمة في فرع أروشا. ويبدو أن معظم التحديات الإدارية التي واجهها الموظفون في فرع أروشا منذ عام 2017 قد حُلَّت⁽⁴¹⁾. وإضافة إلى ذلك، نُقح الإنترنت، Tribunet، لمواءمة المحتوى على صعيد الفرعين وتوفير معلومات تناسب خصيصا احتياجات كل فرع.

47 - وأعيدت هيكلة التسلسل الإداري للإدارة في قسم خدمات اللغات بحيث أصبح القسم يدار بشكل منفصل في كلا الفرعين من قبل مراجع من الرتبة ف-4، ويقدم كل منهما تقاريره إلى رئيس قلم المحكمة في الفرع ذي الصلة. وكان القسم يدار في السنوات السابقة من قبل رئيس قسم خدمات المؤتمرات واللغات في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة برتبة ف-5 الذي يقوم بدور مزدوج في لاهاي. وجرى تنسيق السياسات، والإجراءات ومعايير الإنتاجية في كلا الفرعين⁽⁴²⁾. وشملت أهداف الأداء لإدارة قسم خدمات اللغات في كلا الفرعين التعاون بين الفرعين ووضع خطط العمل. وفي عام 2019، قام رئيسا وحدتي قسم خدمات اللغات بقياس تأثير التغيير في الهيكل الإداري من خلال المناقشات مع موظفي كل منهما. وأكد الموظفون في فرع أروشا أنهم كانوا على اتصال أوثق مع الإدارة وشهدوا سرعة اتخاذ القرارات بشأن تمديد العقود، والاستقدام وتخطيط الموارد⁽⁴³⁾. ولم يشهد الموظفون في لاهاي أي تغيير أو ضرر طارئ على عملهم.

48 - وأعيدت هيكلة التسلسل الإداري للإدارة لقسم المحفوظات والسجلات التابع للآلية بحيث أصبح للقسم، بدلا من رئيسين منفصلين في كل فرع، كبير موظفي محفوظات واحد برتبة ف-5 في لاهاي يشرف على الأنشطة في كلا الفرعين، مع رئيس لقسم المحفوظات والسجلات التابع للآلية برتبة ف-4 في أروشا يقدم تقاريره إلى الرئيس. وكان ذلك قريبا من الهيكل التنظيمي للقسم في الفترة من عام 2012 إلى عام 2014⁽⁴⁴⁾. ولزيادة مواءمة الهيكل والعمليات في الفرعين، لم تعد مهمة إيداع الملفات القضائية وإدارة المكتبة من مسؤولية قسم المحفوظات والسجلات التابع للآلية في فرع أروشا، وهو ما كان يتفق مع الترتيبات في فرع لاهاي. وفي حين اختلفت المسؤوليات في كلا الفرعين، فقد اتخذت عدة تدابير إضافية لزيادة تعميق التنسيق والمواءمة بين الفرعين تمشيا مع الهدف 5 من الخطة الاستراتيجية لقسم المحفوظات والسجلات التابع للآلية للفترة 2017-2021. وتضمنت تلك التدابير، على سبيل المثال لا الحصر، الأدوات الرامية إلى تيسير

(41) مقابلات في فرعي لاهاي وأروشا في كانون الأول/ديسمبر 2019.

(42) يبلغ مستوى الإنتاجية المطلوب في كلا الفرعين في المتوسط 5.5 صفحات من الترجمة التحريرية و 13 صفحة من المراجعة في اليوم.

(43) على النحو المبين في الرد على أسئلة المتابعة التي قدمها قسم خدمات اللغات في 8 كانون الثاني/يناير 2020.

(44) مذكرة داخلية من رئيس القلم بشأن تعزيز مواءمة عمل قسم المحفوظات والسجلات التابع للآلية. وأصبح التغيير في الهيكل الإداري نافذا في نيسان/أبريل 2019، وكان من السابق لأوانه من ثم قياس التغيير الملموس.

الاتصالات الداخلية والممارسات الرامية إلى تحسين التنسيق، والتعاون والتآزر بين الفرعين، مثل التدريب وأفرقة المشاريع المشتركة.

49 - وقد نُفذت التوصية.

50 - بيد أن إحدى المسائل التي ظهرت خلال التقييم تمثلت في مواءمة مكتب العلاقات الخارجية. ففي حين أن التنسيق بين الفرعين كان يجري بشكل جيد في ذلك المكتب، فإن التسلسل الإداري المزدوج لرئيس القلم ومكتب الرئيس أدى إلى حالات تأخر في النتائج المتوخاة، وثغرات في الرقابة وثغرات في الاتصالات الداخلية⁽⁴⁵⁾. وكانت وظيفة العلاقات الخارجية تدار بشكل منفصل من قبل الرئيس، برتبة ف-4، في كل فرع، بموارد أكبر في فرع لاهاي من الموارد في فرع أروشا. ولم يواءم هيكل الإبلاغ لضمان اتباع نهج متسق على نطاق الآلية لتحقيق أقصى قدر من الكفاءة والفعالية.

51 - وكان نص التوصية الرابعة كما يلي:

التوصية 4: ضمان أن تكون مشاريع البناء المؤسسي مدعومة بقيادة متماسكة ومشاركة شاملة، وعند الاقتضاء، بخبرات أطراف ثالثة - ابتغاءً لمعالجة مشكلة مقاومة التغيير وتشجيع رضا المستخدمين النهائيين، فإن على المسجل القيام بما يلي: (أ) بشأن مرافق أروشا: إعطاء الأولوية لمشاكل أجزاء معينة من مبنى لاكمي لها تأثير على ظروف عمل الموظفين، وتحديد السبل الكفيلة بمعالجتها في الوقت المناسب؛ (ب) بشأن قاعدة البيانات القضائية الموحدة: إشراك كيان محايد لإجراء تقييم مستقل لحالة المشروع الرهنة وجدوى دمج التطبيقات المصممة خصيصاً للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وينبغي للمسجل أيضاً توسيع وتعميق التعاون مع جميع أصحاب المصلحة في المشروع.

مؤشر(مؤشرات) الإنجاز: إقامة دليل على وجود تمثيل واسع للآلية في أفرقة إدارة المشروع؛ ودليل على التشاور مع الجهات صاحبة المصلحة في الآلية في جميع مراحل عملية تصميم المشروع وتنفيذها وتقييمها؛ ودليل على وجود عملية تسليم فورية ومنظمة لضمان استمرارية قيادة المشروع وإدارته أثناء عمليات الانتقال، حسب الاقتضاء.

52 - وأعطى رئيس قلم المحكمة الأولوية لأجزاء من مبنى لاكمي حيث تشكل الظروف خطراً على الصحة والسلامة، بما في ذلك التعرض للغبار، والأمطار، وتجمع المياه في المكتب، والتعرض المكثف لأشعة الشمس، وعدم كفاية الحواجز الصوتية بين المكاتب وغيرها من أوجه القصور الهيكلية. وفي عامي 2018 و 2019، شملت بعض التحسينات التي أجريت: (أ) تركيب الستائر في جميع المكاتب وغرف الاجتماعات للحماية من أشعة الشمس المباشرة؛ (ب) اتخاذ إجراءات تصحيحية على الشرفات لتجنب تجمع مياه الأمطار ودخول الأمطار إلى مباني المكاتب؛ (ج) تركيب خيام رحلات استكشاف ذات أرضيات خشبية لتكون بمثابة غرف اجتماعات وتدريب مؤقتة؛ (د) إعادة توجيه أنابيب المياه من مركز البيانات؛ (هـ) تعديل الحاويات لأغراض التخزين، ومكاتب محامي الدفاع وزنانات الاحتجاز؛ (و) إنشاء جدران استناد وغرس النباتات لمنع الغبار؛ (ز) تعديل مكتب قسم المحفوظات والسجلات التابع للآلية وغرف تبديل الملابس

(45) مقابلات مع الموظفين في قلم المحكمة ومكتب الرئيس، كانون الأول/ديسمبر 2019.

الخاصة بعناصر الأمن وحيز البهو؛ (ح) التحسينات المدخلة على طريق الخدمة. وفي حين لا تزال هناك بعض المسائل الثانوية، يبدو أن العمل يحظى بالأولوية والتنظيم والتشاور بشأنه والمعالجة في الوقت المناسب.

53 - وفي أعقاب التقييم المستقل الذي أجري في عام 2019 لقاعدة البيانات القضائية الموحدة من خلال مراجعة أجراها مكتب خدمات الرقابة الداخلية⁽⁴⁶⁾، حُدثت الاختصاصات الخاصة بمجلس إدارة المشروع ومدير المشروع؛ وعُيّن أعضاء مجلس إدارة المشروع ومدير المشروع؛ واستعرضت لجنة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتطلبات الوظيفية والتقنية لأربعة خيارات، بما في ذلك ما إذا كانت هناك حاجة إلى قاعدة بيانات قضائية موحدة على الإطلاق⁽⁴⁷⁾. واختارت لجنة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نهاية المطاف توسيع نطاق استخدام نظام قاعدة البيانات القضائية في لاهاي ليشمل فرع أروشا⁽⁴⁸⁾، ومن خلال إقرار تلك التوصية، أعاد رئيس القلم فيما بعد تأكيد بيان الجدوى للمشروع.

54 - وقد نُفذت التوصية.

55 - ولكن على الرغم من أن مشروع قاعدة البيانات القضائية الموحدة كان يتقدم وقت إجراء الاستعراض، يقترح مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن تولي الآلية اهتماما وثيقا لمسائل مراقبة التكاليف ومخاطر أمن المعلومات. ولم يتضمن أي من الوثائق المقدمة، بما في ذلك مصفوفة استعراض الخيارات التقنية لعام 2019، تحليلا دقيقا لتقدير التكاليف من أجل توجيه عملية صنع القرار بشكل ملموس. وأشار أيضا في مصفوفة الاستعراض إلى أن خيار قاعدة البيانات القضائية في لاهاي سيتيح استخدام النظام بكامل وظائفه على الفور تقريباً. وعند استعراض الوثائق وفي المقابلات، كان من الواضح أنه على الرغم من أن العديد من البرامجيات القضائية المخصصة التي وضعت في لاهاي كانت تعمل بشكل جيد، فإن الوظائف الأخرى (أي وظيفة البحث عن البحوث الداخلية، ووصول الجمهور، وحفظ السجلات) لم تكن تعمل في 31 كانون الأول/ديسمبر 2019⁽⁴⁹⁾. وما كان يعمل على أفضل وجه نتيجة لتوسيع نطاق قاعدة البيانات القضائية في لاهاي لتشمل أروشا كان التشغيل الآلي لنظام إيداع الملفات القضائية، حتى مع وجود نشاط قضائي غير متوقع في أروشا. وأشاد جميع المستعملين الرئيسيين الذين أجريت معهم مقابلات في كلا الفرعين بالمكاسب التي تحققت من حيث الكفاءة بفضل نظام الإيداع القضائي. ولم يعرب سوى عدد محدود من الموظفين عن قلقهم إزاء اختيار استخدام نظام قاعدة البيانات القضائية واحتمال فقدان بعض مهام البحث المتاحة في نظام أروشا السابق فيما يتعلق بالوصول من الخارج⁽⁵⁰⁾. وفي الوقت نفسه، لم تعالج المخاطر التي ينطوي عليها استخدام نظام إدارة السجلات القديم كقاعدة بيانات موحدة تقتصر إلى التكنولوجيا المحدثة والاعتبارات المتعلقة بنطاق وتكلفة دعم تكنولوجيا المعلومات التي يلزم الإبقاء عليها على مر

(46) مكتب خدمات الرقابة الداخلية، "مراجعة لمشروع قاعدة البيانات القضائية الموحدة في الآلية الدولية لتصنيف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين"، التقرير 2019/009 (5 آذار/مارس 2019).

(47) تضمنت مصفوفة استعراض الخيارات التقنية الخيارات التالية: الخيار 1: "تعليق عمل قاعدة البيانات القضائية الموحدة"، الخيار 2: استخدام وضع نظام إدارة المحكمة، الخيار 3: استخدام قاعدة البيانات القضائية الخاصة بلاهاي، والخيار 4: عدم القيام بأي شيء.

(48) أسهمت أيضا في اتخاذ القرار النتائج المستخلصة من عملية وضع نقاط مرجعية للمقارنة بين مراجعة الحسابات التي جرت في إطار المراجعة التي قام بها مكتب خدمات الرقابة الداخلية للحلول التي تستخدمها المحكمة الخاصة للبنان، والمحكمة الجنائية الدولية والدوائر المتخصصة ومكتب الادعاء المتخصص لكوسوفو.

(49) استناداً إلى مقارنة بين الجداول الزمنية للمشروع من وثائق بدء المشروع في شهري تموز/يوليه وكانون الأول/ديسمبر 2019.

(50) مقابلات في أروشا وعن طريق سكايب في كانون الأول/ديسمبر 2019.

الزمن⁽⁵¹⁾. وظلت هذه المخاطر اعتبارات ذات أهمية حاسمة لمؤسسة في طور التقليل. وبلغت التكلفة الأولية لمشروع قاعدة البيانات القضائية الموحدة نحو 466 023 دولاراً، ولكن تقيماً للأصول في كانون الأول/ديسمبر 2017 عكس نفقات قدرها 1 810 037 دولاراً، مما يشير إلى زيادة في النفقات قدرها 1 344 014 دولاراً عن التقدير الأولي. وتكدت الآلية تكاليف قدرها 110 000 دولار لتحويل قاعدة البيانات القضائية الموحدة إلى قاعدة البيانات القضائية في لاهاي⁽⁵²⁾.

56 - وكان نص التوصية الخامسة كما يلي:

التوصية 5: رصد حالة التوازن والتكافؤ بين الجنسين عن طريق إجراء تحليل على نطاق الفرعين وفي جميع المكاتب الفرعية، فضلاً عن التعيين الفعلي للمرشحات المؤهلات في أروشا خلال فترة السنتين 2018-2019 - ابتغاء النهوض باستراتيجية الأمين العام لعام 2017 المتعلقة بالتكافؤ بين الجنسين، ينبغي للآلية أن تقوم برصد التوزيع الجنساني والتوزيع الجغرافي للموظفين، واستخدام لوحة المتابعة الخاصة بالموارد البشرية من أجل الوقوف على أحدث المعلومات بشأن ذلك. دمج نظرة عامة حول النهج المراعية للاعتبارات الجنسانية والنهج الملائمة جنسانياً في السياسات التي تنتهجها وحدة مؤازرة الشهود وحمايتهم. ينبغي للمسجل كفالة أن تعكس سياسات وحدة مؤازرة الشهود وحمايتهم، على نطاق الفرعين، أحدث المعلومات والإرشادات ذات الصلة بالنهج المراعية للاعتبارات الجنسانية والنهج الملائمة جنسانياً، والعمل في الوقت نفسه على مراعاة الخصوصيات الاجتماعية والثقافية المتعلقة بدعم الضحايا والشهود وحمايتهم.

مؤشر (مؤشرات) الإنجاز: (أ) تحسين التوازن بين الجنسين على نطاق الفرعين وفي جميع المكاتب الفرعية في دورة الميزانية المقبلة، حسبما ورد في التقارير المرحلية والتقارير السنوية؛ واستخدام لوحة المتابعة الخاصة بالموارد البشرية؛ (ب) مراجعة وتحديث سياسات وحدة مؤازرة الشهود وحمايتهم مع إيراد إرشادات مفصلة حسب الضرورة.

57 - ووضعت الآلية لوحة متابعة للموارد البشرية بشأن التوازن والتكافؤ بين الجنسين، دخلت حيز العمل في آذار/مارس 2019، مع نشر آخر المستجدات الشهرية على صفحة مركز التنسيق المعني بالشؤون الجنسانية على الشبكة الداخلية. وقد صُنِّفت لوحة المتابعة حسب نوع الجنس، ومركز العمل، وفئة الموظفين (الخدمات العامة، والخدمة الميدانية والفئة الفنية) والجهاز، وتضمنت معلومات واضحة ومفصلة عن التوازن بين الجنسين داخل المؤسسة بالنسبة للموظفين والمديرين المكلفين بالتعيين. وشهدت الآلية زيادة متواضعة في عدد النساء المعينات على جميع المستويات في فرع أروشا، وهو مركز عمل كانت فيه نسبة الموظفات في مختلف الرتب وحسب الجهاز أقل من نسبة الذكور مقارنة بلاهاي (انظر الشكل الثالث)⁽⁵³⁾. وتمثلت أكبر زيادة أثرت في المستويات العامة للموظفين في فرع أروشا في إضافة 15 ضابطة أمن لفترات قصيرة في فئة الخدمات العامة، انتهت عقودهن في نهاية عام 2019.

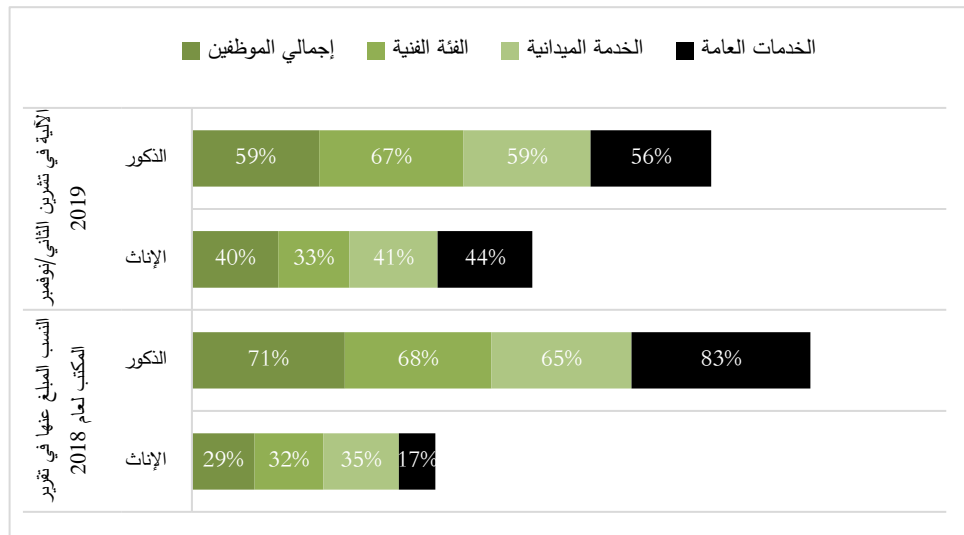
(51) كان من المقرر إجراء تحديثات تكنولوجية في المرحلة الثانية من المشروع وكانت خارج النطاق الزمني للتقييم. ولم يكن من الواضح أيضاً ما إذا كان قد نظر في المرحلة الثانية في التكلفة الإضافية لمصفوفة استعراض الخيارات التقنية.

(52) مراسلات مع قلم المحكمة، شباط/فبراير 2020.

(53) في أروشا، عُينت النساء بصفة رئيسة قلم المحكمة، ورئيسة مكتب الرئيس وفي مكتب المدعي العام.

الشكل الثالث

التوازن بين الجنسين في فرع أروشا



المصدر: S/2019/888.

58 - وثانياً، تضمن التقرير السنوي لعام 2019 والتقريرات المرحليان الصادران في أيار/مايو وتشرين الثاني/نوفمبر 2019 الجدول المتعلق بالتمثيل الجنساني ونسب التكافؤ حسب مركز العمل والرتب (انظر الجدول 4 أعلاه). وفي السنوات السابقة، لم يُعرض التمثيل الجنساني والتكافؤ بين الجنسين في كلا النوعين من التقارير إلا في شكل نسب إجمالية بين الذكور والإناث على صعيد المؤسسة برمتها، وهو ما كان يخفي الاختلافات بين الجنسين حسب الفرع والجهاز⁽⁵⁴⁾. وتضمنت التقارير المرحلية لعام 2019 قدراً أكبر من المناقشات المفصلة بشأن التوازن بين الجنسين، مع التركيز على مواطن القوة، ومواطن الضعف والتقدم المحرز نحو معالجة أوجه الضعف.

59 - وفي حين أن السياسة المستكملة لوحدة مؤازرة الشهود وحمايتهم من عام 2019 لم تتضمن أي إشارة إلى النهج المراعية للاعتبارات الجنسانية والنهج الملائمة جنسانياً، فإن وثيقة التوجيه العملي لوحدة مؤازرة الشهود وحمايتهم لعام 2019⁽⁵⁵⁾ أدرجت وحددت مصطلح "مراعاة الفوارق بين الجنسين" في المقدمة (المادة 1)، والولاية (المادة 5) ومسؤوليات الوحدة (المادة 6). وأظهر محتوى التدريب المتعلق بنوع الجنس ووحدة مؤازرة الشهود وحمايتهم الذي نُظم في كانون الأول/ديسمبر 2018 ومشروع معيار خدمات الدعم إحرار تقدم في إدماج وتكييف النهج المراعية للاعتبارات الجنسانية في مجال حماية الشهود. وانصب تركيز المادة 7 من مشروع معيار خدمات الدعم بشكل كامل على التدابير المراعية للاعتبارات الجنسانية في مجال حماية الشهود. ومن الأهمية بمكان إظهار الممارسات المستكملة والمتطورة بشأن النهج المراعية للاعتبارات الجنسانية إزاء حماية الشهود باستخدام تحليل شامل للأشكال السائدة من عدم المساواة، والتمييز والعنف

(54) لم يتضمن التقرير السنوي لعام 2018 والتقريرات المرحلية لعام 2018 (من نيسان/أبريل وأيار/مايو وتشرين الثاني/نوفمبر) إلا معلومات عن التوازن العام بين الجنسين.

(55) الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، "التوجيه العملي بشأن توفير خدمات المؤازرة والحماية للضحايا والشهود (MICT/40)".

الجنسي والجنساني وضمان أن تواءم الاحتياجات المتعلقة بالمساعدة النفسية مع الخصائص الثقافية للمجتمعات المحلية للمستفيد وأن تكون خالية من القوالب النمطية الجنسية الضارة. ويقترح مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن تدرج الآلية استعراضات دورية لسياساتها ومعاييرها في هذا الصدد.

60 - وقد نُقِّدَت هذه التوصية.

61 - وكان نص التوصية السادسة كما يلي:

التوصية 6: انتهاج نهج استباقي من أجل تعزيز الإشراف على الرعاية الطبية للسجناء وتزويدهم بها وتسديد المدفوعات لحسابهم - ينبغي أن تلغي الآلية المصروفات التي يتكبدها السجناء من أموالهم الخاصة، وهذا يشمل: (أ) ضمان تغطية شاملة لتكاليف الرعاية الطبية، وتحسين الرصد والتقييم عند استخدام تدابير بديلة، بما في ذلك المدفوعات التي يسدها السجناء من أموالهم الخاصة؛ (ب) إجراء استعراض كلي للاحتياجات الطبية لفئة السجناء المسنين، من أجل الاسترشاد به لدى وضع خطة مكنية لتلبية تلك الاحتياجات، بحيث تتولى الآلية المسؤولية عن التكاليف الطبية.

مؤشر (مؤشرات) الإنجاز: رصد وتحليل المصروفات الخاصة التي يتكبدها السجناء؛ وتقييم الاحتياجات الطبية لفئة السجناء المسنين والتخطيط لتلبيتها.

62 - كان لدى الآلية 5 أشخاص مدانين يقضون مدة عقوبتهم في السنغال، و 7 أشخاص في مالي و 18 شخصا في بنين⁽⁵⁶⁾. وفي عام 2018، تلقت الآلية تقييماً مستقلاً من خبراء خارجيين لاحتياجات سجناء المحكمة الجنائية الدولية لرواندا المسنين في بنن ومالي. وأجرت الآلية تقييماً ذاتياً للتوصية 3 من التقييم الخارجي التي طلب فيها إلى الآلية تحسين سرعة سداد الفواتير الطبية وسداد تكاليفها (على غرار التوصية 6 لمكتب خدمات الرقابة الداخلية) باعتبارها نُقِّدَت بالكامل في كانون الأول/ديسمبر 2019. واستخدمت الآلية أداة تتبع لمتابعة حالة المطالبات الواردة المتعلقة بالفواتير الطبية والفواتير المدفوعة لمقدمي الخدمات الطبية. وعين قلم المحكمة موظفين للتركيز على السجناء في دول الإنفاذ جنوب الصحراء الكبرى. وكان أحدهما موظفا قانونيا معاوناً يقيم اتصالاً ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومديري السجون والإدارة المالية ويتتبع تنفيذ توصيات خبير السجون الخارجي. وكان الثاني موظفاً إدارياً يجمع التوقيضات المالية للنفقات المتكبدة. وسمح رئيس القلم أيضاً بتقديم أي فواتير طبية غير مسددة من كانون الثاني/يناير 2015 إلى كانون الأول/ديسمبر 2018 مع الوثائق الداعمة المناسبة لسداد التكاليف، بهدف تصفية أي تراكم للأعمال. وفي حين أن أداة التتبع مكنت من متابعة الفواتير من الاستلام إلى الدفع النهائي، فإن الأداة لم تكن تشكل دائماً طريقة دفع أكثر كفاءة. ويعزى ذلك إلى أن الآلية اعتمدت على شركاء خارجيين في تسديد المدفوعات الفعلية. ووفقاً لديوان رئيس القلم في أروشا، في حين أن نظام أوموجا سجل الدفع عندما صرفت الأموال، كان هناك في بعض الأحيان تأخير لمدة شهر بين تاريخ صرف الشريك الخارجي التوقيض المالي وتاريخ تسجيل الإجراء في النظام. ويقترح مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن يقيم مراجع الحسابات المقيم الرقابة الداخلية على أداة التتبع على أساس دوري لكفالة عدم وجود تراكمات كبيرة في المدفوعات وانخفاض في حجم المصروفات الخاصة التي يتكبدها السجناء.

63 - وقد نُقِّدَت هذه التوصية.

(56) أشارت المقابلات إلى أن خمسة سجناء نقلوا من قبل الرئيس السابق للآلية من مالي إلى بنن.

رابعاً - الاستنتاج

64 - بين عامي 2018 و 2019، نفذت الآلية معظم التوصيات من تقييم مكتب خدمات الرقابة الداخلية لعام 2018. وبوصفها مؤسسة قائمة بذاتها، أحرزت الآلية مزيداً من التقدم نحو تحقيق رؤية مجلس الأمن المتمثلة في منظمة صغيرة ومؤقتة وكفؤة، تضم موظفين من الفئة الفنية يعكسون التنوع الجغرافي والتوازن بين الجنسين. وتحسباً لفترة من النشاط القضائي المكثف للآلية في عام 2020، تعقبها عملية تقليص كبيرة في عام 2021، أصبحت أنشطة من قبيل التخطيط للقوة العاملة على أساس سيناريوهات، والتوقع الواضح والدقيق للجدول الزمنية للإنجاز ووضع رؤية مشتركة للمواءمة وبناء المؤسسات ضرورية للتخطيط للحالات غير المنظورة أو غير المتوقعة.

خامساً - التوصيات

65 - يقدم مكتب خدمات الرقابة الداخلية توصيتين هامتين إلى الآلية.

التوصية 1 (انظر الفرع "ثالثاً"، النتيجة دال، وتحديد التوصيتين 1 و 3 لعام 2018)

66 - **ضمان التفكير والتخطيط المنهجين بشأن المستقبل واعتماد رؤية مشتركة لبناء المؤسسات.** ينبغي للمسؤولين الرئيسيين أن يعززوا التنسيق وتبادل المعلومات فيما بينهم وبصورة غير مباشرة، على صعيد الأجهزة، فيما يتعلق بالمسائل التي تؤثر عليهم على قدم المساواة، وأن يحدثوا باستمرار تخطيط عبء العمل على أساس السيناريوهات على نطاق الآلية وأن يرشدوا التسلسل الإداري لوظيفة العلاقات الخارجية. **مؤشر (مؤشرات) الإنجاز:** إنشاء عملية على نطاق الأجهزة من أجل التحديث المستمر لخطة القوة العاملة القائمة على السيناريوهات على نطاق الآلية، وتحديد مالك عملية واضح لهذه الخطة، وإعادة هيكلة التسلسل الإداري الذي يحقق أقصى قدر من الكفاءة لوظيفة العلاقات الخارجية.

التوصية 2 (انظر الفرع "ثالثاً"، النتيجة جيم)

67 - **تقديم توقعات واضحة ومضبوطة بشأن الجداول الزمنية للإنجاز في أقرب مرحلة ممكنة في التقارير السنوية والتقارير المرحلية.** ينبغي للدوائر أن تحدد أهم العوامل في وضع التوقعات وأن تطبق طريقة منهجية لتحليل الجداول الزمنية والإبلاغ عنها وأن تتقاسم الجداول الزمنية والتوقعات التفصيلية للأنشطة القضائية مع الأطراف.

مؤشر (مؤشرات) الإنجاز: وضع معايير واضحة للتوقعات المضبوطة والتقيد بها؛ وتقديم توقعات واضحة ومضبوطة للجدول الزمنية للإنجاز في مستهل النشاط القضائي تُحدَّث بانتظام؛ وتقديم تقاري، باستخدام لغة وعرض منسقين عن التقدم المحرز في الأنشطة القضائية ومدتها وإنجازها المتوقع في جميع التقارير؛ ووضع استراتيجيات لزيادة التبادل السريع للجدول الزمنية القضائية المفصلة في الوقت المناسب.

المرفق الأول

التعليقات الواردة من الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

- 1 - تعرب الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين عن تقديرها لمساهمة شعبة التفتيش والتقييم بمكتب خدمات الرقابة الداخلية في إعداد تقرير بشكل جزءا من نظر مجلس الأمن في استعراضه لعمل الآلية عملا بقرار مجلس الأمن 1966 (2010)، الفقرة 17. وتعرب الآلية كذلك عن تقديرها للسير المهني لتقييم أساليبها وعملها، وترحب بفرصة تقديم تعليقات رسمية على تقرير التقييم.
- 2 - وتعرب الآلية عن ارتياحها لنتائج التقييم - ليس فقط بسبب الاستنتاج الذي يفيد بأن معظم توصيات تقييم عام 2018 نُفذت، ولكن أيضا لأن التقييم يعترف بالتقدم الإضافي الذي أحرزته الآلية، بهذه الطريقة وغيرها من الطرق، نحو تحقيق رؤية مجلس الأمن لها بوصفها مؤسسة صغيرة ومؤقتة وكفؤة.
- 3 - وتعرب الآلية عن تقديرها لإصدار توصيتين جديدتين وتقبلهما؛ وهي ملتزمة بتنفيذهما وقد بدأت بالفعل في اتخاذ خطوات نحو تنفيذ كلتا التوصيتين. وتواصل الآلية العمل من أجل تحقيق التنفيذ الكامل للتوصيتين المتبقيتين من عام 2018 وترحب بالتوجيهات الإضافية للمكتب التي أعلمت بها خلال التقييم في هذا الصدد.

نتائج التقييم: الجزء باء

- 4 - على النحو الملاحظ في التقييم، تمكنت الآلية بفعالية من إدارة الموارد البشرية بمرونة مع تحقيق نتائج جيدة من حيث التنوع الجغرافي والتوازن بين الجنسين، وهي لا تزال ملتزمة بالعمل من أجل سد أي ثغرات ملحوظة.
- 5 - ويعرب مكتب المدعي العام والدوائر عن الامتثال لإقرار مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن عدد الموظفين فيها قليل، وفقا لتعليمات مجلس الأمن. وخلص مكتب خدمات الرقابة الداخلية كذلك (الفقرة 41) إلى أن مكتب المدعي العام تمكن خلال فترة التقييم من الاستجابة بسرعة للنشاط القضائي المخصص غير المتوقع عن طريق إعادة توزيع الموارد وتأجيل أنشطة مقررة، وأن الدوائر فعلت ذلك أيضا. ولكن مع عدد الموظفين القليل، تلقي هذه الحالات والحالات المماثلة أعباء هائلة على عاتق موظفي مكتب المدعي العام والدوائر.

نتائج التقييم: الجزء جيم

- 6 - نظرت الآلية بعناية في الفقرات من 26 إلى 33 من التقرير، إلى جانب التوصية 2، فيما يتعلق بتقديم توقعات واضحة ومضبوطة للجدول الزمنية للإنجاز في أقرب مرحلة ممكنة في التقارير السنوية والتقارير المرحلية.
- 7 - ولا توافق الآلية على ما جاء في التقرير من أنها قدمت تواريخ إنجاز تقديرية عامة في قضايا الاستئناف التي تنتظر فيها. وعلى نحو ما يشير المكتب، من الممكن وضع توقعات دقيقة بصورة معقولة

* يعرض مكتب خدمات الرقابة الداخلية في هذا المرفق النص الكامل للتعليقات الواردة من الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. وقد اتبعت هذه الممارسة تمشيا مع قرار الجمعية العامة 263/64، بناء على توصية اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة.

بشأن دعاوى الاستئناف (الفقرة 28)، وقد فعلت الآلية ذلك. وتمشيا مع التوصية 2 من تقييم عام 2020، ستقدم الآلية توقعات واضحة ومضبوطة لجميع القضايا التي تنتظر فيها.

8 - وفي كانون الأول/ديسمبر 2015، عندما كانت القضايا لا تزال قيد المحاكمة الابتدائية، توقعت الآلية مدد أي دعاوى استئناف في قضايا *كاراندزيتش*، و*ششيلي* و*ملاديتش* وقدمت توقعات مضبوطة من حيث عدد الأشهر اللازمة للقيام بإجراءات الاستئناف في كل قضية. وأوضحت الآلية، بتقديمها هذه التوقعات الأولية، الأساس الذي يقوم عليه وضعها، ولا سيما تعقيد القضية. وخلال دعاوى الاستئناف اللاحقة، قدمت الآلية تفسيرات دورية لأي تعديلات.

9 - وتمثل قضايا *ستانيشيتش* و*سيماتوفيتش*، و*غيراباتوري*، و*تورينابو* وأخرين قضايا خارجة عن المؤلف لأنها أول إعادة محاكمة كاملة، واستعراض محفوف بالتعقيدات الإجرائية، وقضية من قضايا انتهاك حرمة المحكمة لم يسبق لها مثيل، على التوالي. وفيما يتعلق بهذه القضايا، قُدمت توقعات عندما أمكن ذلك، وقُدمت تفسيرات، حيثما تعذر تقديم توقعات.

10 - وتقدر الآلية اعتراف مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأوجه الكفاءة الملحوظة في بعض القضايا التي تنتظر فيها مقارنة بالمحكمتين المخصصتين. وأحرز تقدم في إجراءات الاستئناف في قضيتي *كاراندزيتش* و*ملاديتش* على نحو أسرع بكثير من أكثر القضايا تعقيدا التي تنطوي على مستأنفين متعددين في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، على الرغم من أنها أكثر تعقيدا. ومن الجدير بالذكر أن الآلية حققت ذلك بأقل عدد ممكن من الموظفين، بسبب أسلوب عمل الدوائر المتمثل في تكليف موظفين بقضايا متعددة في نفس الوقت. ولئن كان تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية يقر بأنه يمكن تقدير وجود بعض الكفاءة فيما يتعلق بإعادة محاكمة *ستانيشيتش* و*سيماتوفيتش*، أي أنه من المتوقع أن تنجز على نحو أسرع بمدة خمسة أشهر من المحاكمة الأصلية، فإنه لا يبين الكفاءة الكبيرة المكتسبة في مرحلة التحقيق أمام الآلية، التي أنجزت على نحو أسرع بمدة ثلاث سنوات ونصف من نفس المرحلة أمام المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

11 - وعلاوة على ذلك، في حين يشير التقرير إلى أن دعاوى استئناف *ششيلي* سارت بوتيرة مماثلة لقضايا مماثلة في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فإنه لا يعترف بأن تلك السرعة تحققت على الرغم من حالات التأخير الناجمة عن رفض السيد ششيلي، وهو مدعى عليه يمثل نفسه، حضور جلسة الاستماع والحاجة التي تلت ذلك إلى تمديد الإجراءات لعدة أشهر لتوفير محام في جلسة الاستماع. ومن دون ذلك، كانت سرعة إجراءات قضية *ششيلي* ستتجاوز سرعة القضايا المماثلة. وأخيرا، في حين أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية يسلم بأن قضية *تورينابو* وأخرين لم يسبق لها مثيل من حيث نطاقها، فإنه يغفل ملاحظة أنها تجاوزت سرعة قضية مماثلة في المحكمة الجنائية الدولية بمدة سنة واحدة، عند أخذ الوقت منذ الاعتقال والمثول الأولي للمدعى عليهم في الاعتبار.

12 - وخلاصة القول هي أن الآلية وضعت توقعات مضبوطة ودقيقة لدعاوى الاستئناف وأوفت بها؛ وشرحت الظروف التي لم تتمكن فيها من القيام بذلك في قضايا أخرى وتجاوزت إلى حد بعيد سرعة المحكمتين السلف في القضايا الكبرى بعدد أقل كثيرا من الموظفين. وقد أسفرت طريقة عملها المرنة والدينامية عن تحقيق وفورات كبيرة في التكاليف بالنسبة للأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل.

نتائج التقييم: الجزء دال

13 - يعرب مكتب المدعي العام عن امتنانه لتقييم مكتب خدمات الرقابة الداخلية الذي يفيد أن معنويات الموظفين في المكتب تحسنت منذ صدور توصيته. واتفق مكتب خدمات الرقابة الداخلية كذلك مع المكتب على أن الأسباب الرئيسية للمعنويات السلبية هي التقليل وانعدام الأمن الوظيفي، وهو ما زاد من تفاقمه أزمة ميزانية الآلية لعام 2018. وأظهرت نتائج الدراسة الاستقصائية لمعنويات الموظفين التي أجراها المكتب في عام 2019 أن موظفيه ينظرون بإيجابية لإدارة المكتب للتغيير المؤسسي، ويضعون قدرا كبيرا من الثقة في المكتب لمواصلة العمل بنجاح لإدارة التغيير في المستقبل. وللحفاظ على معنويات الموظفين ومواصلة تحسينها، اتخذ المكتب بالفعل العديد من التدابير المتفق عليها في معتكف لموظفي إدارته العليا في كانون الثاني/يناير 2020 في جميع المجالات الأربعة المحددة في المعتكف، بالتشاور الوثيق مع الموظفين؛ وهو سيواصل القيام بذلك. وسيبقى المكتب مكتب خدمات الرقابة الداخلية على اطلاع وهو يتطلع إلى إغلاق هذه التوصية في المستقبل القريب. ويعرب المكتب مرة أخرى عن شكره لمكتب خدمات الرقابة الداخلية على تحليله ودعمه المفيد.

التوصية 1 لعامي 2018 و 2020

14 - إذ يلاحظ قلم المحكمة أن هاتين التوصيتين تتعلقان بخطة للقوة العاملة قائمة على السيناريوهات (إما في التوصية أو مؤشرات الإنجاز)، فهو يرحب بالوضوح الذي أضافته التوصية 1 لعام 2020. ومن شأن تحقيق التنفيذ الكامل للتوصية 1 لعام 2018 أن يمهد الطريق للعمل من أجل تنفيذ التوصية 1 لعام 2020، من حيث إن العملية المشتركة بين الأجهزة المعمول بها لوضع الخطة القائمة على السيناريوهات ستظل قائمة بعد ذلك. وهذه العملية المشتركة بين الأجهزة على اطلاع حسن على الخطة وهي بناء على ذلك في أفضل وضع لاستعراضها بانتظام بهدف تحديثها باستمرار. ولهذا الغرض، تشترط العملية المشتركة بين الأجهزة إجراء استعراض منتظم للخطة، كل ستة أشهر، أو قبل ذلك حسب الاقتضاء أو عند الطلب.

15 - وعُقد اجتماع مع ممثلي جميع الأجهزة الثلاثة في شباط/فبراير 2020، مما أتاح إجراء تبادل أولي للآراء. وناقش ممثلو الأجهزة الثلاثة المزيد من المداولات بشأن سبل المضي قدما وقُدمت معلومات مستكملة في اجتماع مجلس التنسيق في آذار/مارس - وكل ذلك يشكل أيضا جهودا ترمي إلى تعزيز التنسيق وتبادل المعلومات، على النحو المتوخى في الفقرة 66 في إطار التوصية 1 لعام 2020.

16 - وعلاوة على ذلك، من أجل تعزيز التنسيق وتبادل المعلومات بشكل فعال بصورة غير مباشرة فيما بين الأجهزة بشأن المسائل التي تؤثر عليها على قدم المساواة، بغية التحديث المستمر للخطة القائمة على السيناريوهات على نطاق الآلية، فإن مالكي العملية المتعلقة بالخطة هم ممثلو الأجهزة الثلاثة بشكل جماعي. وهذا هو جوهر التوصية باستخدام الخطة كأداة لوضع رؤية مشتركة لبناء المؤسسة.

17 - وأخيرا، فيما يتعلق بوظيفة العلاقات الخارجية، ستجرى المناقشات أولا مع كبار موظفي مكتب العلاقات الخارجية لتحديد مجالات التحسين بوضوح. وستعقب تلك المناقشات مناقشات بين المكاتب المعنية للتوصل إلى اتفاق من شأنه أن يزيد من الكفاءة.

المرفق الثاني

تعليق شعبة التفتيش والتقييم بمكتب خدمات الرقابة الداخلية على رد الإدارة الوارد في المرفق الأول

- 1 - يشكر مكتب خدمات الرقابة الداخلية الآلية على ردها المدروس على تقرير التقييم ويعترف بالشواغل المعرب عنها في الفقرات 7 إلى 12 من رد الإدارة الوارد في المرفق الأول.
- 2 - وطوال عملية التقييم، نظر المكتب بعناية في التعليقات التي أثارها الآلية خلال مرحلة صياغة التقرير والتعليقات على التنقيحات المدخلة على التقرير النهائي. وأتاح أيضا وقتا كافيا للمناقشات في كل مرحلة. ويؤكد المكتب أنه أقر بأوجه الكفاءة القضائية في هذا التقرير حيثما كانت الأدلة تؤيدها بقوة، وأنه اعترف أيضا بطريقة عمل الآلية المرنة والدينامية. وفي الحالات التي لم يُعترف فيها بأوجه كفاءة قضائية محددة في القضايا المنجزة والجارية، يُعزى ذلك أساساً إلى عدم كفاية الأدلة لدعم المطالبة أو إلى الرغبة في الحفاظ على الصرامة المنهجية. وبالمثل، أُبقي على استخدام مصطلح "عام" لوصف الجداول الزمنية لإنجاز إجراءات دعاوى الاستئناف لأن التوقعات تباينت من حيث درجات التحديد والاتساق في التقارير السنوية والتقارير المرحلية للآلية. ولم يبذل أي جهد أيضا للمقارنة بالتوقعات السابقة فيما يتعلق بالدقة في كل تقرير تال.
- 3 - ومع ذلك، يسرّ مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن الآلية تقبل تماما التوصية 2، مع التزام بتقديم توقعات مضبوطة تتسم بالوضوح والاتساق والدقة في جميع التقارير المقبلة.